الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر (1986-2019)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
تخصص اقتصاد دولي

اعداد الطالبتين:
- مرجية مريم
- صوالحي منى

اشراف الأستاذة:
- سلامة وفاء

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
بوالشعور شريفة	أستاذة محاضرة قسم أ	رئيسا	20 أوت 1955 سكيكدة
بوغازي فريدة	أستاذة تعليم عالي	ممتحنا	20 أوت 1955 سكيكدة
سلامة وفاء	أستاذة محاضرة قسم أ	مشرفا مقررا	20 أوت 1955 سكيكدة

الموسم الجامعي 2021-2022.

شكر وتقدير

يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير وفائق الاحترام الى كل من قدم لنا يد المساعدة في انجاز هذا العمل المتواضع، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة سلامة وفاء التي تفضلت بالاشراف على هذا البحث منذ كان مجرد فكرة حتى اكتمل في صورته النهائية، ولم تدخر جهدا في مساعدتنا بما قدمته من توجيهات ونصائح ثمينة زادت من قيمة الدراسة .

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان الى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع الأطروحة، وحضورها للمشاركة في اثراء جوانبه .

الاهداء:

الى أعز ما نملك في الوجود، الى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما الى كل أفراد عائلتي، الذين كانوا خير سند لي في مشواري الدراسي.

الى كل من جمعتني بهم الأقدار خلال مراحل الدراسة .

الى كل من لم يذكرهم قلمي ولم ينساهم قلبي.

الى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا .

صوالحي منى

الاهداء:

الى صاحبة الحبل السري الذي لا زال أثره باقيا في حتى الان لأكون مريم كما سمتني وعطاء كما ربتني... أمي الغالية خروفة

الى الرجل الطاهر الذي صنع طفولتي بيديه الكريمتين بعد الله سبحانه وتعالى . . . أبي الغالي رابح

الى رفيق طفولتي وأول أصدقائي السندي بعد أبي أخي يعقوب

الى الوافي بعهده رفيق دربي وقرة عيني زوجي العزيز محمد بلال

الى ابنة عمي أختي أنستي ومؤنستي سمية

الى أمي الثانية التي أسميها بالحنان خالتي سماح

الى خالي العزيز الذي نفتخر بكوننا أبناء أخته خالي عبد القادر

الى كل أفراد عائلتي الكريمة التي ذكرتها ول أذكرها

الى كل من ساندني في طريقي ووقف معي سواء قريب أو بعيد

الى أصدقاء دربي شاهيناز وابتسام

الى كل من نسيه القلم وحفظه القلب

مرجية مريم

ملخص:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في معرفة الأثر المتبادل بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة 1986-2019 اهم عامل لفهم كيفية التأثير على البطالة باعتبار أن السياسات الاقتصادية توضع عادة لزيادة معدلات النمو وليس لتخفيض معدلات البطالة وقد توصلنا الى عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين البطالة والنمو الاقتصادي وذلك راجع الى خصائص الاقتصاد الريعي وهشاشة الجهاز الإنتاجي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: البطالة، النمو الاقتصادي، قانون اوكن، الإصلاحات الاقتصادية.

الفهرس:

قائمة الاشكال

قائمة الجداول

المقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري البطالة والنمو الاقتصادي.....03

المبحث الأول: مدخل نظري لظاهرة البطالة.....04

المطلب 01: مفهوم البطالة وقياسها.....04

المطلب 02: أنواع البطالة.....06

المطلب 03: الاثار المترتبة عن البطالة وسبل الحد منها.....08

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.....11

المطلب 01: مفهوم النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين مفهوم التنمية.....11

المطلب 02: محددات النمو الاقتصادي.....12

المطلب 03: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والبطالة والعلاقة بينهما.....12

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.....19

المطلب 01: دراسات باللغة العربية.....19

المطلب 02: دراسات باللغة الأجنبية.....19

المطلب 03: القيمة المضافة.....19

الفصل الثاني: دراسة أثر النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر 1986-2019.....21

المبحث الأول: تحليل تطور مؤشر البطالة في الجزائر.....22

المطلب 01: توزيع البطالة حسب الجنس والسن والمستوى التعليمي.....22

المطلب 02: توزيع البطالين حسب المناطق الجغرافية.....27

المطلب 03: تطور البطالة في الجزائر وفقا للمراحل الاقتصادية.....29

المبحث الثاني: إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر.....37

المطلب 01: برامج تثبيت الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر.....37

المطلب 02: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2018.....40

المطلب 03: النمو الاقتصادي ضمن البرامج الاقتصادية المرسومة بالجزائر.....45

المبحث الثالث: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية.....49

المطلب 01: أثر أسعار النفط على البطالة في الجزائر.....49

المطلب 02: أثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر.....50

المطلب 03: دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر 1990- 2020 وترتيبات مكافحة البطالة في الجزائر.....53

الخاتمة

قائمة المراجع

قائمة الأشكال:

الشكل 01: توزيع البطالين حسب الجنس.....22

الشكل 02: توزيع القى العاطلة حسب فئات العمر خلال الفترة (2001-2014).....25

الشكل 03: تطور معدل البطالة حسب المستوى التعليمي.....26

الشكل 04: تطور تعداد حملة شهادة التدرج وفق عائلة التخصصات.....27

الشكل 05: نسب البطالة في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية.....28

الشكل 06: تطور نسبة البطالة تبعا لقوة العمل في كل وسط.....29

الشكل 07: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986-1993).....31

الشكل 08: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1994-2000).....33

الشكل 09: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال (الفترة 2001-2004).....34

الشكل 10: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).....36

الشكل 11: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2015).....37

الشكل 12: تطور معدلات البطالة وتطور أسعار النفط خلال الفترة (1970-2010).....50

الشكل 13: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر 1980 – 2025.....54

الشكل 14: تطور معدلات البطالة في الجزائر 1980 -2025.....56

الشكل 15: تطور معدلات النمو الاقتصادي ونسب البطالة في الجزائر.....57

قائمة الجداول:

الجدول 01: توزيع القوى العاطلة حسب الجنس.....23

الجدول 02: توزيع القوى العاطلة حسب فئات العمر خلال الفترة 2001 -2014.....24

الجدول 03: يمثل معدل البطالة حسب التخصصات لسنة 2003.....27

الجدول 04: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986-1993).....30

الجدول 05: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1994-2000).....32

الجدول 06: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال (الفترة 2001-2004).....34

الجدول 07: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).....35

الجدول 08: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019).....36

الجدول 09: تطور معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1990-2018).....42

الجدول 10: تطور معدل البطالة والاستثمار العمومي للفترة 1990-1998.....50

الجدول 11: تطور معدل البطالة، الاستثمار العمومي من 1999 الى 2010.....52

المقدمة:

يعد موضوع البطالة والنمو الاقتصادي من المواضيع التي حظيت باهتمام الخبراء والاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية، لما لهما من أثر على تطور ورفاهية المجتمعات، كما يعد ارتفاع معدلات البطالة مشكلة عالمية تعاني منها جميع الدول حتى المتقدمة منها، وأحد أبرز التحديات التي تواجهها، إذ تسعى هذه الأخيرة لوضع استراتيجيات وخطط لتحقيق أكبر عدد من مناصب الشغل في ظل الارتفاع الكبير لطالب العمل.

فالبطالة ظاهرة عالمية ذات اثار اقتصادية واجتماعية كبيرة، اذ تعمل مختلف الدول على مواجهتها، وتكون في الدول النامية بسبب قصور النمو الاقتصادي على مواكبة النمو السكاني ونتيجة لقلة الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل، والبطالة هي زيادة القوى البشرية الراعية في العمل والتي تبحث عن فرص عمل، حيث يتوقف حجم القوى البشرية على حجم السكان بينما تتوقف فرص العمل على مدى زيادة معدلات النمو.

والملاحظ أن هناك ترابطا بين النمو وتغير نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد الى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة، كما تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو وسيلة على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناب العمل، بينما يؤدي تباط الاقتصاد الى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة يقل عن المستوى الطبيعي الذي من المفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض، هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو وتغير نسب البطالة.

إذ تكلمنا عن البطالة في الجزائر نجد أنها ظلت الشغل الشاغل للحكومات المتعاقبة، لما لهذه الظاهرة من تأثير على عدة مجالات اجتماعية واقتصادية، فقد وصلت الى مستويات منخفضة خلال السبعينات وبداية الثمانينات، وذلك نتيجة الاستثمار المكثف الذي شجعته الدولة آنذاك، لتستأنف بعد ذلك منحنى تصاعديا أظهر جوانب بطالة متعددة تصعب الحد من تفاقمها.

وقد تعرض الاقتصاد الجزائري خلال النصف الثاني من الثمانينات الى أزمة حادة بعد السقوط الحر لأسعار البترول، وظهرت بعد ذلك عدة اختلالات نتيجة اعتماد الدولة على عنصر واحد في التصدير والمتمثل في المحروقات، فانخفض النشاط التنموي وتقلصت مداخيل البلاد، وعرفت بذلك البطالة مستويات مرتفع، وعجزت أغلب المؤسسات العمومية في احداث مناصب شغل جديدة.

ونظرا لتفاقم المشاكل كان من الضروري على السلطات المعنية إعادة النظر في نمط التسيير والسياسات المتبعة سابقا، حيث سارعت للقيام بإصلاحات اقتصادية اضطرت حينها الى تغيير نمط تسيير المؤسسات الاقتصادية بما يتماشى مع المعطيات الجديدة معتمدة في ذلك على اقتصاد السوق، ودخلت الجزائر برنامج الإصلاحات الهيكلية مع صندوق النقد الدولي، أدى الى اضطرابات كبيرة في الخريطة العامة لسوق الشغل.

في هذه المذكرة نحاول دراسة أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر، وعليه نطرح التساؤل الاتي: ما هو أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والبطالة؟
- ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على البطالة في الجزائر؟
- ما هي طبيعة علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة ننطلق من دراسة الفرضيات الاتية:

الفرضية الأولى: يوجد اختلاف في وجهات النظر في تفسير النمو الاقتصادي والبطالة.

الفرضية الثانية: تتأثر معدلات البطالة بالدرجة الأولى بالنمو الاقتصادي، والاستثمار العمومي وأسعار النفط.

الفرضية الثالثة: يفسر النمو الاقتصادي بعلاقة عكسية مع معدلات البطالة.

مبررات اختيار الموضوع:

- اختيارنا لهذا الموضوع المتعلق بظاهرة البطالة راجع لأهميته الكبيرة لأن غالبية الدول المتقدمة منها والنامية تسعى جاهدة لخفض نسب البطالة والعمل على تقليصها.
- الاهتمام الكبير بالنمو والتنمية من طرف الحكومات عند بناء سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا هاما وحساسا يؤثر في الاقتصاد الجزائري، اذ أن مشكلة البطالة تسعى الجزائر الى حلها والقضاء عليها.

أهداف الدراسة:

ان الهدف الرئيسي لهذا البحث يتمثل في تحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، كما نرمي من خلال هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف،

- تسليط الضوء على أهم البرامج المطبقة من طرف الحكومة للتخفيف من نسب البطالة.
- ابراز العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر في الفترة المدروسة.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: قامت هذه الدراسة بالتركيز على الاقتصاد الوطني.
- الحدود الزمانية: تم تحديد فترة الدراسة الممتدة بين 1986-2019.

المنهج المستخدم: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

صعوبات الدراسة:

من أهم المشكلات التي اعترضتنا في أجاز هذه الدراسة هي ندرة المراجع والبحوث التي تعالج موضوع أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر إضافة الى عدم وجود دراسات دقيقة واختلاف الدراسات بين مصدر واخر، مع نقص في المعطيات المتعلقة بالبحث وان وجدت فهي قديمة.

محتوى البحث:

قسمنا المذكرة الى فصلين:

- تناولنا في الفصل الأول أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والبطالة، وقد كان ذلك من خلال ثلاث مباحث.

- أما في الفصل الثاني فكان تحليلا لأثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر 1986-2019 وقد قسم الفصل الى ثلاث باحث.

تناولنا في المبحث الأول تحليل تطور مؤشر البطالة في الجزائر أما المبحث الثاني فتم من خلاله التطرق الى إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر وفي المبحث الثالث تناولنا علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري للبطالة والنمو الاقتصادي.

تمهيد:

ان البطالة كمشكلة تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد السواء تمثل تحديا كبيرا واختلالا في سوق العمل بالنسبة للدول النامية، اذ تحتاج هذه الأخيرة الى نمو اقتصادي لتخرج من الوضعية المزرية التي تعيشها حيث تؤكد معظم الدراسات وجود علاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة. وللتوسع أكثر في الموضوع قسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مدخل نظري لظاهرة البطالة.

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: مدخل نظري لظاهرة البطالة.

تعد البطالة محنة الاقتصاد اليوم، لذلك وجب الوقوف عندها من اجل دراستها ومعرفة المفاهيم المحيطة بها وهذا ما سنعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم البطالة وقياسها.

فيما يلي سيتم التطرق الى مفهوم البطالة وطرق قياسها.

1- مفهوم البطالة:

يمكن ان تعرف البطالة بصورة عامة على انها التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع ما الراغبة والقادرة على العمل، ويمكن قياس معدل البطالة بالصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{اجمال القوة العاملة}} \times 100$$

وتظهر البطالة عادة في أوقات الركود والانحسار الاقتصادي وتقل في أوقات الرواج والازدهار الاقتصادي.[1]

كما يتفق الاقتصاديون على تعريف البطالة un employment حسب منظمة العمل الدولية ILO، فالعاطلون عن العمل هم: " مجموع الافراد اللذين هم في سن العمل، والقادرون على العمل، ويرغبون به ويبحثون عنه، ويقبلون به عند مستوى الاجر السائد في السوق، ولا يجدونه"[2]

ويشترط في الفرد حتى يكون عاطلا عن العمل:[3]

1. ان يكون في سن العمل ويحدد عادة بين (15-64).
2. ان يكون راغبا في العمل باجر او بدون اجر (لحسابه الخاص).
3. ان يبحث عن عمل، وهو الذي يوضح الرغبة الحقيقية في العمل من عدمها.
4. عدم وجود فرصة عمل، وهو اهم الضوابط لاعتبار الشخص عاطلا عن العمل.

قياس البطالة:

يتم قياس البطالة بناء على أساليب القياس الدولية والتي تطبق في الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، ولتسهيل مقارنة معدلات البطالة عبر الزمن او فيما بين الدول، يتم التمييز بين مقياسين لمعدل البطالة هما:[4]

[1] محمود حسين الوادي واخرون، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن ص 191.
[2] احمد سليمان حضاونة، اقتصاديات العمل والبطالة، دار الياقوت، عمان الأردن، 2015 ص 47.
[3] المرجع نفسه، ص 48.
[4] مسعودي زكريا، تقييم فعالية برامج الاصطلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية وعلوم تسيير، قسم علوم اقتصادية، سنة 2018-2019 ص 6 ص 7.

المقياس الرسمي للبطالة:

ان حساب عدد العاطلين الإجمالي يقدم مؤشرا غير دقيق لمدى انتشار وتوسع هذه الظاهرة ولهذا فانه عموما وفي اغلب الأحيان يتم استعمال معدل البطالة كمؤشر حقيقي لتقييم وتحليل هذه الظاهرة، حيث يقيس نسبة العاطلين الى اجمالي القوى العاملة، وهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر والمائة ويسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان ويعبر عنه رياضيا بالعلاقة التالية:

$$UR= \frac{U}{U+E}\times 100 = \frac{U}{LF}\times 100$$

حيث:

UR : معدل البطالة.

LF : يمثل مجموع الأشخاص في سن العمل يشتغلون (E) او يبحثون عن العمل (U)

U : عدد العاطلين عن العمل.

E : عدد المشتغلين.

المقياس العلمي للبطالة:

وفقا لهذا المقياس فان العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع، اذ كان الناتج المتحمل او الممكن يساوي الناتج الفعلي، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة غير التضخمي وعلى العكس من ذلك عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد اقل من الناتج المحتمل، فان معدل البطالة الفعلي يكون اكبر من معدل البطالة الطبيعي، وحينئذ يكون المجتمع يعيش حالة بطالة بمفهوم علمي، يحدث ذلك بأحد الامرين:

- عدم الاستغلال الكامل لقوة العمل.
- عدم الاستغلال الأمثل لقوة العمل.

وتجدر الإشارة الى ان مصطلح التوظيف الكامل او التشغيل الكامل لا يعني ان معدل البطالة هو صفر فهناك دوما قدرا من البطالة يسود الاقتصاد في أي فترة من النشاط الاقتصادي، وهو القدر الذي ينجم عن البطالة الاحتكاكية والهيكلية، وهذان النوعان من البطالة لا يمكن تجنبها تماما لانهما ينتجان عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي، وعند مستوى التوظف الكامل يكون معدل البطالة السائد هو حاصل جمع معدل البطالة الهيكلية والاحتكاكية، وهو ما يطلق عليه أحيانا بمعدل البطالة الطبيعي والذي يتراوح بين أربعة وخمسة بالمائة، فقد يكون معدل البطالة السائد في بعض الدول المتقدمة اقل من المعدل الطبيعي، بينما قد يصل في الدول النامية الى ثلاثة اضعاف المعدل الطبيعي او أكثر.

المطلب الثاني: أنواع البطالة.

هناك أنواع كثيرة أهمها:

1) البطالة الاحتكاكية:

يمكن أن يعرف هذا النوع من البطالة بأنها توقف جزء من قوة العمل بسبب الانتقال أو البحث عن وظائف جديدة، وقد تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في ظروف العمل وفي التكنولوجيا، أو بسبب الانتقال من وظيفة الى أخرى أفضل أو أكثر أجرا أو الانتقال من منطقة الى أخرى.[1]

2) البطالة الدورية:

تحدث البطالة الدورية في مرحلة التراجع الاقتصادي حيث يقل الطلب الكلي (وبالتالي الطلب على العمل) الى مستوى لا يكفي لشراء الإنتاج العادي مما يحدث فجوة انكماشية ويؤدي الى تفشي البطالة في كافة القطاعات الاقتصادية وتتميز البطالة الدورية عن الأنواع الأخرى بأنها شاملة لكافة القطاعات والمهن وتنتج عن اختلال في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وحيث أن الأفراد البطالين دوريا يرغبون في العمل عند معدل الأجر السوقي السائد لكنهم لا يجدون العمل.[2]

3) البطالة الهيكلية:

قد ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة التغيرات الهيكلية التي قد تحدث في الاقتصاد القومي، كتحول الاقتصاد من اقتصاد زراعي الى اقتصاد صناعي، ذلك التحول الذي قد يقود الى ظهور هذا النوع من البطالة، كما يمكن أن يحدث هذا النوع من البطالة عند الانتقال من أساليب إنتاجية معينة الى أساليب إنتاجية أكثر تطورا، ذلك الانتقال الذي لابد أن يرافقه هذا النوع من البطالة.[3]

4) البطالة المقنعة:

المعنى المراد بها هو تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال، بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما ينبغي وجود عمالة زائدة، أو فائضة، لا تنتج شيئا تنتج شيئا تقريبا، بحيث إذا سحبت من أماكن عملها فان حجم الإنتاج لن ينخفض، أي حالة بالظاهر تعمل وتتقاضى أجرا لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا للإنتاج وهذا ما يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات، كالعمالة في القطاع الحكومي للبلدان النامية.[4]

---

[1] محمود حسين الوادي واخرون، الاقتصاد الكلي مرجع سبق ذكره ص 191.

[2] طالب محمد عوض، مدخل الى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان الأردن 2004 ص 157 ص 158.

[3] محمود حسين الوادي واخرون، مرجع سبق ذكره ص191 ص 192.

[4] بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، بيروت النويري، ط 1 – 2010 ص 327.

5) البطالة الاجبارية:

هي الحالة التي يتعطل الفرد فيها بشكل جبري وتحدث عن طريق تسريح العمال وعندها لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرصا للتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنها وقدرتهم عليه وقبوله عند مستوى الأجر السائد.[1]

6) البطالة السافرة (الصريحة):

وتتمثل بالشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه، يرجع تزايد هذا النوع الى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة الى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع، والبطالة السافرة، يمكن أن تكون احتكاكية ودورية وهيكلية، مدتها الزمنية قد تطول أو تقصر حسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني، وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري.[2]

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1، سنة 2003 ص 238.

[2] المرجع نفسه ص 236.

المطلب 03: الأثار المترتبة عن البطالة وسبل الحد منها.

أولا: الأثار المترتبة عن البطالة:

ان للبطالة من الأثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن اهمالها فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض والمشكلات الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديدا على الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي تتمثل أثارها فيما يلي:[1]

الأثار الاقتصادية للبطالة:

- انخفاض الانتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل، من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل والإنتاج.
- ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك انتاجا لدى أفراده والإنتاج مرتبط بالعمل.
- تكلفة إعادة العاطلين وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل.
- خسارة الانفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي أنفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل.
- انخفاض حجم الإيرادات الدولة من جراء انخفاض حجز الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة.

الأثار الاجتماعية:

- البطالة قد تقود بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لا عالة أنفسهم وأسرهم التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على اشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والإطعام والايواء.
- تأخير سن الزواج الى ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك مما يترك اثار سيئة على الاناث والذكور.

الأثار السياسية:

- تؤدي تداعيات البطالة نتيجة الى تأثير الوضع السياسي والأمني العام الى تداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن انتشار البطالة يؤدي الى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة.
- البطالة من الممكن أن تؤدي الى التطرف والإرهاب.
- تؤدي البطالة الى الهجرة الخارجية سواء بطرق شرعية أو بطرق شرعية بحثا عن فرص عمل وفرص أحسن للعيش.
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء.
- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف باستقرار الدولة وتغيير الحكومات.

[1] رحيمي عيسى واخرون، ظاهرة البطالة مفهومها، أسبابها واثارها مجلة ارتقاء البحوث والدراسات الاقتصادية العدد 00 سنة 2018 ص ص 149-150.

ثانيا: سبل الحد من البطالة.

سنتطرق فيما يلي الى الإجراءات العاجلة والإجراءات الاجل الطويل لمواجهة ظاهرة البطالة:

I. الإجراءات العاجلة للأجل القصير:[1]

والقصد من هذه الإجراءات هو التحكم في أزمة البطالة، أو الحد منها، والتخفيف من اثارها السلبية وهي تشمل الإجراءات التالية:

1. تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، من خلال العمل على تلاقي أسبابها، وميزة هذا الاقتراح أنه سيسهم في زيادة حجم العمالة دونما الحاجة الى إنفاق استثماري جديد.
2. إعادة النظر في عمليات نزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام، وتحويلها الى القطاع الخاص المحلي والأجنبي، نظرا لما يأتي في ركابها من تسريح أقسام واسعة من العمالة الموظفة في هذه المشروعات والمحافظة على طابع الملكية العامة لتلك المشروعات، وبخاصة إذا كانت ناجحة وتمد الموازنة العامة للدولة بموارد مستمرة وتقوم بتشغيل أعداد كبيرة من العمالة الوطنية.
3. إذا كان العاطلون في حاجة ماسة الى المساعدة من أجل إبقاء أنفسهم وأسرهم على قيد الحياة فلابد من توفير الحماية الاجتماعية لهم من خلال الأخذ بنظام اعانات البطالة والحفاظ على مشروعات الضمان الاجتماعي والتوسع فيها.
4. دعم حماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي، وخاصة في المجالات كثيفة العمالة، وأن تتناسب المزايا والحوافز المقررة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة المحلية.
5. من الضروري أن تضع الحكومة برنامجا للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة، لآلاف الخريجين والمؤهلين للعمل في هذه الخدمات، حيث سيسهم في علاج جزئي للبطالة ويسهم أيضا في التنمية البشرية.
6. التوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب في مجال المهن اليدوية ونصف الماهرة، خاصة أن مزاولة تلك المحن تعتمد أساسا على الكفاءة الشخصية والخبرة، وتحتاج الى قدر بسيط من رأس المال، ويمكن أن تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة المحلية.

II. إجراءات الأجل الطويل:[2]

1. ان القضاء على البطالة يجب أن يكون مرتبطا بخلق فرص عمل منتجة، الأمر الذي يتطلب دفعة قوية للاستثمار والنمو في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي (الزراعة، الصناعة، الخدمات) مع ما يعنيه ذلك من تصحيح البنيان الاقتصادي المشوه ومن تنمية متوازنة لقطاعاته، ومن تكنولوجيا ملائمة. ويحتاج ذلك الى أن تكون هناك استراتيجية طويلة المدى، تضع ضمن أولوياتها تحقيق فرص العمل للعمالة المحلية.
2. الارتفاع بمعدل الاستثمار القومي، الى مالا يقل عن 25%، حتى يمكن استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تدخل سنويا سوق العمل، والتخفيض التدريجي لرصيد البطالة المتراكم، ويتطلب ذلك العمل باستمرار على الارتقاء بالقدرة الذاتية التمويلية للبلاد النامية، من خلال الارتفاع

[1] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة الكويت سنة 1998 ص 439.
[2] المرجع نفسه ص ص 440-442.

المخطط التدريجي لمعدل الادخار المحلي، حتى يمكن أن تقل فجوة التمويل وتنخفض من كم الحاجة الى مصادر التمويل الأجنبية عبر الزمن.

3. رغم أهمية الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبخاصة حينما تؤدي الى توفير موارد إضافية للتمويل، وتمد البلد بالتكنولوجيا الحديثة والوصول الى الأسواق الخارجية، فان هناك مبالغة تكاد تصل الى حد الوهم حول الدور الذي تلعبه هذه الاستثمارات، في تحقيق النمو ومعالجة أزمة البطالة في الدول النامية، حيث كثيرا ما ينظر اليها على انها يمكن أن تكون بديلا عن الجهد الوطني وأنه لن يمكن تحقيق التنمية من دونها، هذا مع أن تأثيرها في حالة عدم وجود ضوابط وطنية للاستفادة منها، لن يكون أقل خطورة من استفحال الديون الخارجية في ميزان المدفوعات، كما أن تأثيرها في توظيف العمالة يكاد يكون هامشيا.
4. لما كان عنصر العمل الوفير يمكن أن يكون ثروة وطنية مهمة، إذا أحسن تدريبه وتعليمه وتوظيفه في المجالات التي يمتلك فيها البلد ميزة نسبية وتحتاج الى عمالة كثيفة فانه من الأهمية مراعاة هذه المسألة عند رسم السياسة الوطنية للتكنولوجيا الملامة.
5. ضرورة اعتماد وتنفيذ برنامج ملائم للتنمية البشرية، ينفذ على المدى المتوسط والطويل ويتسنى من خلاله الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، حيث بات ذلك أمرا محتما للارتفاع بمستوى إنتاجية العمل الإنساني، وهي أحد المصادر الأساسية للنمو والتنمية في الوقت الراهن.
6. لضمان زيادة فرص التوظف باستمرار، يتعين إعادة النظر، من حين لآخر في مكونات سياسات التعليم والتدريب حتى يكون هناك توافق بين مؤهلات العمالة المحلية التي تدخل سنويا سوق العمل ومتطلبات هذه السوق.
7. يبدو أن أفضل صيغة تفي بأغراض التنمية المتواصلة المرتبطة بالتوظف الكامل هي صيغة الاقتصاد المختلط لا يجوز القضاء على قطع ما في سيل سيطرة قطاع اخر فالسعي لهدف التنمية المتواصلة والتوظف الكامل سيحتاج الى جهد وعطاء كل القطاعات: القطاع العام والخاص والأجنبي والمشترك والتعاوني، قطاع الإنتاج السلعي الصغير وحتى القطاع غير الرسمي.

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين مفهوم التنمية.

أولا مفهوم النمو الاقتصادي:[1]

لقد تطرق الكثير من الاقتصاديين الى تعريف النمو الاقتصادي وأبسط تعريف له أنه " الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بعد ازاله اثار التضخم"

وهناك من عرفه على أنه " الزيادة الحاصلة في القدرات الإنتاجية لدولة ما نتيجة لحصول زيادة أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية، أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج.

وتم تعريفه أيضا بأنه "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن أي نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وانما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسين في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي.

وعرف بأنه " الزيادة المستمرة خلال فترة زمنية طويلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصادها"

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص ما يلي:[2]

- النمو الاقتصادي هو الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه تغير كمي في الإنتاج.
- هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات مصطرده، أي مستمرة ومستقرة لفترة طويلة.
- هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات حقيقية أي يجب استبعاد أثر التضخم.
- لا يشترط ان يصاحب هذه الزيادة أي تغيرات هيكلية على مستوى اقتصاد الدولة.
- معدل الزيادة ينبغي أن يفوق معدل زيادة السكان حتى يؤدي ذلك الى زيادة مستوى الناتج الفردي.

ثانيا: الفرق بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية:

لابد من التمييز بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية نظرا لإمكانية الخلط بينهما فالنمو الاقتصادي قد ينحصر في نمو الدخل الحقيقي أو النمو في الناتج القومي الصافي، أو النمو والتطور في بعض المؤشرات الاقتصادية وبمرور الزمن تتزايد المعرفة الإنسانية وتراكم رأس المال وزيادة السكان والقوى العاملة، كلها عوامل يمكن ان تؤدي الى نمو المجتمعات نموا طبيعيا، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي هو نمو يتحقق في بعض المؤشرات الاقتصادية ويحدث بصورة طبيعية ومرور الزمن. أما التنمية الاقتصادية فتعني احداث تغيرات جدرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي الى تحقيق معدلات نمو فيها بشكل أسرع من معدلات نموها الطبيعي، من ناحية أخرى، فاذا كان النمو الاقتصادي ينحصر تأثيره في الجانب الاقتصادي أو في قطاع معين، فان التنمية تعني احداث تغيرات جدرية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.[3]

---

[1] الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي قسم العلوم الاقتصادية سنة 2018 ص 36.

[2] المرجع نفسه ص 37.

[3] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره ص 297.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي.

يجمع الاقتصاديون على أن محددات النمو في الناتج الكلي تنحصر بشكل رئيسي في العوامل التالية:[1]

- النمو في قوة العمل، ويحدث النمو في قوة العمل اما بسبب النمو السكاني أو بسبب زيادة معدل المشاركة في قوة العمل.
- الاستثمار: ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، والاستثمار المادي يشمل الإضافة لرأس المال المادي كالمصانع والآلات ووسائل النقل والاتصال، أما الاستثمار البشري فيشمل الاستثمار في التعليم والتأهيل والتدريب والصحة.
- التغير التكنولوجي ويقصد به التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي الى تطور منتجات جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والبطالة والعلاقة بينهما.

1- النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

أولا: النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي:

أ- نظرية ادم سميث:

رأى ادم سميث أن أساس النمو الاقتصادي يمكن في تقسيم العمل الذي تبرز أهميته في الحد من تناقض الإنتاجية الجدية لعوامل الإنتاج، فضلا عند كونه شكلا من أشكال الإدارة والتنظيم، ونظرا للدور الذي تلعبه الآلات والمعدات في عملية الإنتاج، فقد ركز سميث على التراكم الرأسمالي الذي من شأنه توفير هذه الآلات والمعدات عن طريق التضحية بجزء من الدخل في شكل ادخار، واستمرار في التحليل ربط ادم سميث بين فكرة التخصص وتقسيم العمل، وبين ضرورة اتساع حجم السوق، ذلك أن ضيق هذا الأخير وعدم قدرته على استيعاب الناتج المتزايد قد يشكل قيدا أمام انطلاق النمو الاقتصادي، ومن ثم نادى سميث بحرية التجارة والتبادل الدولي وتحرير القيود التي تعيق حرية التجارة وتصريف المنتجات في الأسواق العالمية، مؤكدا في نفس السياق على أهمية الصادرات في إعادة تخصيص الموارد بصورة أكفأ، و في التغلب على عقبة ضيق حجم السوق المحلي بالشكل الذي يسمح برفع القدرة الإنتاجية لعناصر الإنتاج، و اتاحة الفرصة لاستخدام أساليب الإنتاج الحديثة والفنون التكنولوجية المتطورة الأمر الذي يؤدي في النهاية الى زيادة طاقة الدولة الإنتاجية ودفع عوامل النمو بها.[2]

ب- نظرية طوماس مالتوس:

يعتبر أول من أدرج النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية ضمن عوامل النمو الاقتصادي، حيث رأى أن التمسك بتعاليم الدين الداعية الى الجد في العمل واتقانه يؤدي الى الرفع من إنتاجية العمل، كما أكد على أهمية الاستقرار السياسي في توفير بيئة امنة ومحفزة على العمل والإنتاج حيث أن دراساته، وكما هو معروف تتمحور حول قضايا النمو السكاني، لذلك ركز مالتوس على ضرورة تحقيق معدلات نمو اقتصادي تكون

[1] طالب محمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[2] مدلس شكري، اليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية سنة 2017-2018. ص 19.

أعلى من معدلات النمو السكاني، ذلك أن النمو السكاني حسب مالتوس يكون تأثيره إيجابيا على النمو الاقتصادي إذا كان يخلق زيادة في لطلب الفعال ولتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ينبغي التركيز على المعدل الأمثل للادخار، وهو معدل الادخار الذي يقابل أعلى مستوى للاستثمار دون أن يؤثر سلبا على الاستهلاك.[1]

ثانيا: النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك.

ج- نموذج هارود-دومار:

اهتم هنا النموذج بالادخار ودوره في زيادة الدخل، حيث أن كل من الاقتصادي الإنجليزي روى هارود، والاقتصادي الأمريكي ايفزي دومار، أن عل كل اقتصاد أن يدخر جزءا معينا من دخله القومي بهدف تعويض ما استهلك وما تلف من أصول رأسمالية كالآلات والمباني وغيرهما ولكي ينمو الاقتصاد ينبغي استثمار هذه المدخرات من أجل خلق إضافات صافية الى رأس المال ومن تم يتحقق النمو.[2]

د- تحليل شومبيتر Schumpeter:

ظهرت أفكار جوزيف شومبيتر عن النمو في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية، وقد ركزت أفكاره هذه على المنظم واعتبره في رأيه هو الشخص الذي يقوم بتجميع عناصر الإنتاج وتشغيلها وهو الذي يكتشف ويرى الفرص المناسبة لإدخال تكنولوجيا جديدة أو سلعة جديدة وحيث أن العبرة في القيادة وليس الملكية لذلك لا يشترط شومبير في المنظم أن يكون مالكا لرأس المال أو لأي عنصر انتاجي اخر، ومن ناحية أخرى يرى شومبير أن دور المنظم لا يقتصر على الإدارة فقط بل يتعدى الى مهام أكثر أهمية وهي الابتكار والتجديد.[3]

ثالثا: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث.

ه- التحليل الكينزي:

انطلاقا من دراساته لأفكار التقليديين خلص كينز الى أن الحل للمشكلة الاقتصادية تكمن في جانب الطلب وليس في العرض، ورأى المبدأ الذي يقوم عليه الاقتصاد هو مبدأ الطلب يخلق العرض وفي هذا الإطار أكد كينز أن أساس النمو الاقتصادي هو الطلب الفعلي الذي يصدر من جميع المتعاملين الاقتصاديين، سواء أفراد كانوا أو مؤسسات أو حكومات، مما يفتح المجال أمام إمكانية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو الأمر الذي اعتبره كينز ضروريا بحكم عجز الية السوق عن احداث التوازن التلقائي للاقتصاد.

يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عن مستوى قد يكون أقل من مستوى الاستخدام الكامل أو أكثر منه، ويتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض، بل هي عدم كفاية الطلب الفعال وحيث أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة والادخار دالة للدخل، وبالتالي فالتوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط،

[1] مدلس شكري، مرجع سبق ذكره، ص 22.
[2] المرجع نفسه، ص 23.
[3] المرجع نفسه، ص 26.

ويرى كينز أن أساس تكون الدخل في المدى القصير هو اجتماع الاستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية الخاصة والحكومية.[1]

2-النظريات المفسرة للبطالة:

النظريات التقليدية:

ظهرت مجموعة من النظريات أهمها:

أ-النظرية الكلاسيكية:

تقر المدرسة الكلاسيكية بوجود البطالة الاحتكاكية والبطالة الاختيارية ولا تعترف بوجود البطالة الاجبارية التي يحير فيها جزء من قوة العمل على التعطل على الرغم من رغبة وبحث هذا الجزء عن العمل وفرص التشغيل، ولم تكن أشكال البطالة المقنعة واردة في ظل أفكار المنافسة الكاملة وسيادة المشروع الخاص وسعيه لتحقيق أقصى ربح وحريته في التعامل مع عنصر العمل بالتشغيل أو بالاستثناء دون عوائق قانونية أو نقابية، وقد جسد الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي موقف المدرسة الكلاسيكية من ظاهرة البطالة عبر قانونه المعروف باسم قانون "ساي" والذي يقول فيه أن " العرض يخلق الطلب المساوي له وبالتالي فإن عرض قوة العمل لابد أن يقابله بطلب مساوي وفقا للتوازن في سوق تنافسية"[2]

تشير نظرية الاقتصاد الجزئي إلى أنه في ظل المنافسة يميل المشروع إلى توظيف ذلك القدر من العمال حتى النقطة التي تتساوى فيها قيمة الناتج الحدي من التكلفة الحدية للعمل و بالنسبة لجانب الطلب على العمل فإن الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي، ووفقا لقانون تناقص الغلة فإن الإنتاجية الحدية تنخفض مع زيادة مستوى التوظف، ومن ثم فإن قبل هذه الزيادة تستلزم زيادة في الأجر الحقيقي، أما جانب عرض العمل فإنه مثل لطلب عليه يعتمد على الأجر الحقيقي، ومن العرض و الطلب يتكون سوق العمل ويتحدد الأجر الحقيقي التوازني الذي يستقره عنده سوق العمل، من خلال تعادل العرض والطلب وعند هذا الثمن يتحدد المستوى التوازني للتوظف.

وباقتراض أن مستوى الأجر الحقيقي أعلى من مستوى الأجر التوازني فإن ذلك سيعكس فائض من عرض العمل، وهذا الفائض من شأنه أن يدفع الأجر الحقيقي إلى الانخفاض الأمر الذي يدفع إلى التمدد في الطلب حتى يستوعب هذا الفائض تماما وبافتراض أن المستوى التوازني للتوظف لم يكن عند مستوى التوظف الكامل، أي أن هناك قوة عاملة راغبة في العمل وساعية إليه.

فمعنى ذلك أن توظيف هذه القوى سيؤدي إلى انخفاض في الإنتاجية الحدية للعمل

وبالتالي فإن المنتجين لن يوظفونها إلا عند أجر حقيقي أقل، وينطوي هذا الأجر الحقيقي على فائض في الطلب من شأنه دفع الأجر الحقيقي نحو الارتفاع حتى يتحدد المستوى التوازني للتوظيف، وإذا وجدت عند هذا المستوى بطالة فإنها تكون اختيارية، أي ترجع إلى عدم الربة في العمل عند الاجر السائد.

[1] مدلس شكري، مرجع سبق ذكره، ص 28.
[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 239.

يعتبر التحليل الكلاسيكي للعمل على أنه سلعة قابلة للتبادل في السوق مثل سائر السلع أي التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل ولهذا لا تبرز البطالة كصورة مجسمة للاختلال في سوق العمل إلا كحالة عرضية لتعطيل جزء من قوة العمل سرعان ما تقوم الية السوق بإصلاح هذا اللاتوازن واختفاء البطالة وبالتالي فإنها بطالة اختيارية ناشئة عن رفض العمال للعمل بالأجر السائد الذي تقرره أحوال السوق، فوجود البطالة بين العمال تدفعهم للتنافس على فرص العمل المتاحة والقبول بالأجر السائد، مما يعني قبولهم أجورا أقل وانخفاض الأجور يترجم الى انخفاض تكاليف الإنتاج الذي يعني زيادة التكاليف على العمالة فتختفي حينئذ البطالة.[1]

ب-التحليل النيوكلاسيكي:

يرى أصحاب هذه النظرية أن سوق العمل هو سوق تسود فيه المنافسة الكاملة يظهر فيها عنصر العمل حاملا لعدد من الخصائص التي تميز هذه السوق ومنها تباين سوق العمل ومرونة الأجور، المساواة بين جميع الافراد وعلمهم التام بأحوال السوق ونبهت الى وجود بطالة دورية وهيكلية حتمية يتعين معالجتها بأدوات غير سوقية، أما فيما يتعلق بالتصور النيوكلاسيكي من المنظور الكلي فإنه يتحدد من خلال المستوى التوازني للدخل ومستوى التوازن أقل من ذلك ويمكن أن يتحقق ذلك المستوى بالتوظف الكامل، فهذا يعني أن هناك فائضا في سوق العمل، الأمر الذي من شأنه دفع الأجور، ومن ثم التكاليف والأسعار نحو الانخفاض وينطوي ذلك على الزيادة في القيمة الحقيقية لعرض النقود، مما يعني انخفاضا في سعر الفائدة وبالتالي زيادة في الاستثمار والتوظف والدخل. ونتيجة لذلك يصير الوضع التوازني النهائي عند مستوى الدخل وسعر الفائدة وهنا تميل البطالة للاختفاء تلقائيا.[2]

ج-المدرسة الكينزية:

رفض جون مينارد كينز شقا مهما من النظرية الكلاسيكية في التشغيل، وهو أن الأجور الحقيقية هي المتغير الوحيد الذي يتحدد به عرض العمل، كما رفض بوضوح فكرة أن مرونة الأجور يمكن أن تمنع حدوث البطالة الاجبارية بل أقر بإمكانية حدوث البطالة الاجبارية وأشار الى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وذلك لمنع حدوث الدورات الاقتصادية وما يترافق معها من كساد اقتصادي، وانتشار البطالة.

لقد جاء كينز بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية، حيث ذكر أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغيير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض، وأن حجم استخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي والميل للاستهلاك ومقدار الاستثمار اذ ان الميل للاستهلاك ومقدار الاستثمار هما اللذان يحددان حجم الاستخدام ومن ثم فإن حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية وليس العكس، فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الأجور، الا أن تغيرات الأجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك والميل للاستثمار، بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية، الا انه أقر من ناحية أخرى صحة التحليل الكلاسيكي في مجال نظريات الأسعار والتوزيع.[3]

---

[1] زكي رمزي، مرجع سبق ذكره، ص 150.
[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 241.
[3] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 241-242.

د- المدرسة الماركسية:

يرى كارل ماركس والمنتمين الى مدرسته الفكرية أن رغبة الرأسماليين في تحقيق أقصى ربح في ظل النظام الرأسمالي يدفعهم لزيادة الاستثمارات وتطوير التكنولوجيات المستخدمة في الإنتاج، وهذا يؤدي الى زيادة الإنتاج في حين أن الأجور والدخول، الموزعة لا تزيد بنفس النسبة، والنتيجة أنه يحدث قصور في الطلب الفعال مما يؤدي الى وجود فائض في عرض السلع وتزايد للمخزون، وانخفاض نسبة المبيعات مما يؤدي الى توقف أعداد كبيرة من المصانع نتيجة عجزها عن تصريف انتاجها ويقود الى تفشي ظاهرة البطالة الاجبارية بصورة غير عادية.

وترى المدرسة الماركسية أن التحولات الاجتماعية التي تترافق مع تطور النظام الرأسمالي تؤدي الى نزوح أعداد كبيرة من الريف الى المدينة بحيث ترتفع نسبة العاطلين بينهم.

وفي نفس الوقت يشكلون احتياطا ضروريا للرأسماليين حتى يسهل عليهم الضغط على أجور العمال واستبدالهم بهؤلاء المتعطلين، وبصفة عامة ينظر الفكر الماركسي إلى البطالة باعتبارها تجسيدا لعجز النظام الرأسمالي خاصة عندما تتحول إلى ظاهرة واسعة الانتشار وذات اثار سلبية على حياة نسبة كبيرة من الناس ينجم عنه اثار سياسية مهمة.[1]

ه- النظريات الحديثة:

- **نظرية البحث عن عمل:** تقوم هذه النظرية على اسقاط فرض المعرفة التامة (فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل) وترجع هذه النظرية سبب وجود عدد هائل من المتعطلين جنبا الى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة الى عدم توفر المعلومات الكافية والكاملة عن سوق العمل، الأمر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد من اتخاذ القرارات مما يدفع الأفراد الى السعي للتعرف على هذه المعلومات، وجمعها وتعتبر هذه العملية مكلفة سواء بالنسبة للعمال أو المؤسسات كما أنها تحتاج الى وقت طويل والى تفرغ من قبل الأفراد لجمعها.

ومن ثم وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة احتكاكية وتعد سلوكا اختياريا ينتج عن سعي العمال للحصول على أجور أعلى وفرص عمل أكثر ملائمة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها بأول المتقدمين، وهذا بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر ملائمة لشغل هذه الوظائف، ومنه مجال تطبيق هذه النظرية يقتصر على تفسير البطالة الاحتكاكية.[2]

- **نظرية اختلال سوق العمل:** تفترض هذه النظرية على عكس النموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل، جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير، ويرجع هذا الجمود من وجهة أنصار هذه النظرية الى عجز كل من الأجور والأسعار عن الاستجابة الكافية للتغيير الذي يحدث في هيكل العرض والطلب السوقي، وتكون النتيجة الحتمية هو وجود فائض في المعروض من قوة العمل يزيد عن حجم الطلب الذي يؤدي الى وقوع البطالة الاجبارية، ولا ترتبط هذه النظرية وقوع البطالة نتيجة

[1] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[2] دموش وسيلة، أزمة البطالة في الجزائر واقعها وافاقها: دراسة تحليلية للعشرية الأخيرة مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل واستشراف اقتصادي سنة 2009-2010 ص 22.

لاختلال سوق العمل بمفرده بل إنها محصلة متزامنة لاختلال العرض والطلب في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، فهي ترى أن ظهور البطالة في سوق العمل يمكن أن يكون سببا ونتيجة لقصور الطلب في سوق السلع، فعندما ينخفض اجمالي الطلب الفعال تتكدس المنتجات ويزداد المخزون من السلع وهو ما يدفع بالمنتجين ورجال الأعمال الى تقليص نشاطهم ووقف التوظف بل التخلص من بعض العمالة، وهذا بدوره يقود الى حالة من البطالة في سوق العمل ينشأ عنها عجز في اجمالي الطلب الفعال على السلع والخدمات، وغالبا ما توصف هذه البطالة بالبطالة الكينزية لكن الاختلال في سوق العمل وطبقا لهذه النظرية يمكن أن يحدث بفعل ارتفاع الأجور التي تقلل من ربحية المؤسسات، مما يقود رجال الأعمال والمنظمين إلى عدم زيادة مستوى التشغيل بل وربما خفض عدد العمال في المنشآت واللجوء إلى تكنولوجيا انتاج كثيفة رأسمال والبطالة الناشئة عن هذا الاختلال يمكن أن توصف بأنها بطالة كلاسيكية.[1]

- **نظرية تجزئة السوق:** ظهرت هذه النظرية على يد DB.Doemberg,M.Piore في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينات والتي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، السن، النوع والمستوى التعليمي، وترجع أسباب هذه التجزئة إلى أسباب تاريخية تعزى إلى قطر النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار أو الى التغيرات التقنية.

ومنه هذه النظرية تبنى على أساس اسقاط فرض تجانس وحدات العمل (الذي يعتبر أحد الفروض الأساسية في النظريات التقليدية) وتهدف الى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة فضلا على أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى.[2]

وتشير هذه النظرية الى وجود خمسة أنواع من الأسواق مقسمة كالاتي:[3]

- **السوق الداخلية:** تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ضل علاقة وثيقة بالأجور.

- **السوق الخارجية:** يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب مع عدم إمكانية الترقية.

- **السوق الأولية:** تضم الوظائف الأكثر أجرا والأكثر ثباتا والتي توفر أحسن الشروط بما في ذلك امتياز الترقية.

- **السوق الرئيسية:** تتضمن المؤسسات الكبيرة الحجم التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة.

- **السوق الثانوية:** تضم الوظائف الأقل أجرا واستقرارا، هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار ومن حيث الجنس.

[1] دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق ص 119.
[2] دموش وسيلة، مرجع سابق ص 211.
[3] المرجع نفسه 24.

علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة:

هناك ارتباط ما بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض نسب البطالة إذ أن أغلب الاقتصاديين يفسرون هذه العلاقة عن طريق قانون أوكن (Okun 1962) الذي ينسب للاقتصادي الأمريكي " Arther Okun" الذي حاول من خلال الاحصائيات الموجودة تقدير نسب الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي جراء ارتفاع معدلات البطالة.

نجح أوكن في بيان أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين النمو الاقتصادي والبطالة إذ بين أنه إذا انخفضت البطالة بنسبة (3%). والعكس صحيح، كما بين أنه عند مستوى معين من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف تؤدي الى تحقيق زيادة في العمالة.

طور (Okun 1962) نموذجين لقياس العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي وهما:

نموذج الفجوة:

$$Y_t-Y^*_t=-ß(U_t-U_t^*) \quad .....(1)$$

Y_t : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Y_t^* : الناتج المحلي الإجمالي الممكن.

ß : معامل Okun

U_t : المعدل الفعلي للبطالة.

U_t^* : المعدل الطبيعي للبطالة.

نموذج الفرق:

$$\Delta Y_t=ß_0-ß_1\Delta U_t+e_t \quad .....(2)$$

$$\Delta U_t=(ß_0-ß_1)\ /\Delta Y_t \quad .....(3)$$

e_t معدل الخطأ.

حيث تستخدم المعادلة رقم (2) لاستقصاء أثر البطالة على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لأثر النمو الاقتصادي على البطالة يتم قياسه من خلال تقدير المعادلة رقم (3)

إنّ معظم الدراسات التي حاولت استقصاء أو تقدير العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة اعتمدت على تقدير معامل أوكن، إلا أنه لوحظ اختلاف قيمته ما بين الدول وبالرغم من ذلك يبقى يشكل أساسا مهما في تحليل هذه العلاقة.[1]

[1] طالب سومية شهيناز، دليبق محمد البشير، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني، خلال الفترة 2012/1990 مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد السادس 12 2016 ص ص 112-113.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.

- دموش وسيلة أزمة البطالة في الجزائر واقعها وافاقها دراسة تحليلية للعشرية الأخيرة سنة 2009-2010 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة.

من خلال الدراسة تم التوصل الى ما يلي:

تأكد وجود اختلاف في تفسير البطالة حيث أن تفسير أزمة البطالة السائدة في فترة ما من الزمن يرتبط بالوضع الاقتصادي السائد في تلك الفترة، سوق العمل يعاني من مجموعة من الاختلالات المتعلقة بتوزيع العاملين على مختلف قطاعات النشاط، خلال العشرية الأخيرة يعتبر كل من التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت وعدد السكان أهم المتغيرات المتحكمة في معدل البطالة.

واقع الجزائر يشير الى أنها تعاني من أزمة بطالة حقيقية بشكليها السافرة والمقنعة إضافة الى نوع اخر وهو المؤجلة.

- سليم عقون قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية –حالة الجزائر- مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير 2009-2010 جامعة فرحات عباس سطيف. توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

تبين من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك جدلا واختلافا بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة. وأن عدم انطباق العديد من هذه النظريات على أوضاع الدول النامية يقلل من إمكانية الاستفادة منها بشكل مباشر.

تفسر النتائج أن معدلات البطالة سجلت انخفاضا معتبرا خلال الفترة 2000-2007 إذ وصلت الى 13,8 سنة 2007، وذلك راجع نتيجة تطبيق الجزائر برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.

دراسة Fuad.M.kreishan النمو الاقتصادي والبطالة: تحليل تطبيقي، جامعة الحسين بن طلال، عمان-الأردن كلية الاقتصاد جريدة العلوم الاجتماعية 2010- جاءت دراسته لتقديم تحليل تجريبي للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة في المملكة الأردنية خلال الفترة 1970-2008 باستخدام اختبار التكامل المشترك حيث توصل الى وجود علاقة توازنية بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة في المدى الطويل.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

من خلال ما جاء في الدراسات السابقة، أتت هذه الدراسة لمعرفة كيف يؤثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر، بالرغم من الاختلاف الموجود بين الدراسات التي تم عرضها الاّ أن معظمها أجمعت على استنتاج واحد وهو وجود علاقة بينهما. ونظرا للتغيرات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد في العالم عامة وفي الاقتصاد الجزائري خاصة ارتأينا ضرورة إعادة النظر في العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الاطار المفاهيمي لمختلف الجوانب النظرية لكل من البطالة و النمو الاقتصادي، وكذلك عرض العلاقة الموجودة بين كل من البطالة والنمو الاقتصادي في إطار نموذج Okun، كما تم الانتقال الى مسح الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

الفصل الثاني: دراسة أثر النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر 1986-2019.

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغير المفاهيم والايديولوجيات، حيث كان لانخفاض أسعار البترول خلال النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين بالغ الأثر في تدهور الوضع الاقتصادي، إذ أرى هذا الوضع إلى انخفاض مستويات التنمية وتراجع الاستثمارات وتراكم الديون الخارجية، وبالتالي تقلص فرص التشغيل وظهور اختلالات حادة في سوق العمل، وبذلك ارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات مخيفة وصلت إلى حوالي 30% خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، بالإضافة إلى أن هذه الأزمة أثرت على معدلات النمو الاقتصادي حيث سجلت نسب نمو متدنية.

إذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.2 % خلال الفترة (1994/1987).

وعليه فإن الجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى الرفع من معدلات نمو اقتصادها لمواجهة ظاهرة البطالة المتنامية في المجتمعات، وبناء على هذا الوضع شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية والدولية، وعلى ضوء ما سبق ذكره تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تحليل تطور مؤشر البطالة في الجزائر.

المبحث الثاني: إشكالية النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية.

المبحث الأول: تحليل تطور مؤشر البطالة في الجزائر.

المطلب 01: توزيع البطالة حسب الجنس والسن والمستوى التعليمي.

أولا: توزيع البطالين حسب الجنس.

الشكل 01: توزيع البطالين حسب الجنس.

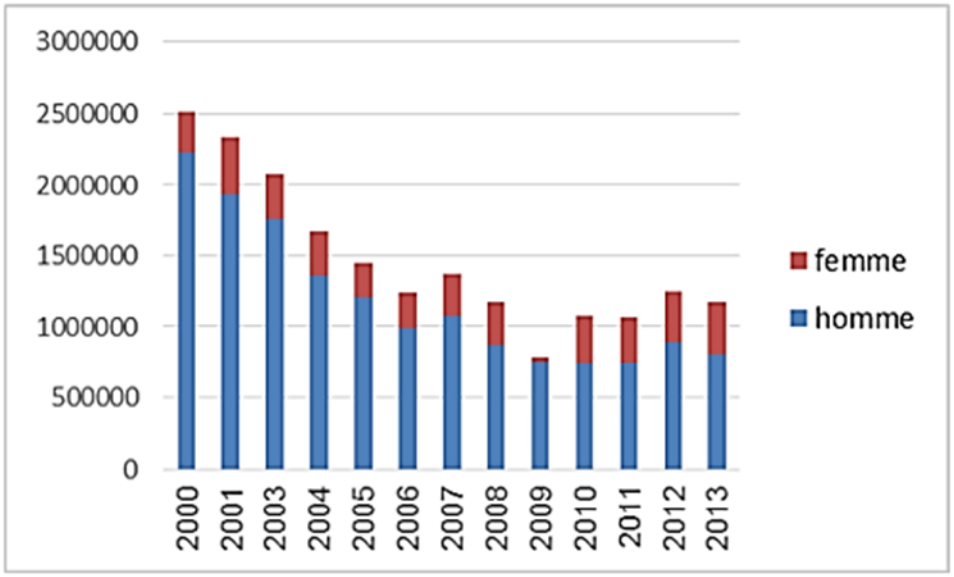

المصدر: مؤسى رحماني، حنان بقاط، نمدجة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2014) مجلة رؤى اقتصادية العدد 10 جوان 2016 ص 125.

يوضح الشكل أعلاه تفشي البطالة في أوساط الذكور أكثر من الاناث حيث أن حصة الاناث من البطالة يتراوح بين السدس والربع تقريبا، ويرجع هذا الفرق الكبير من نسبتي البطالة للذكور والاناث إلى اختلاف حجم قوة العمل المستغلة بين الجنسين من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن البطالة في صفوف الذكور تراجعت على العموم من 2225145 بطال سنة 2000 إلى 859000 بطال سنة 2014 أي انتقال البطالة بين الذكور من 88,62 % إلى 70,75 % من اجمالي البطالة في المقابل ارتفاع عدد البطالة بين الاناث حيث ارتفعت من 285718 بطالة سنة 2000 إلى 355000 بطالة سنة 2014 أي ارتفعت نسب البطالة عند النساء من 11,38 % إلى 29,25 % من اجمالي البطالة، وهذا يعني انخفاض نسب البطالة في صفوف الذكور على حساب نسب الاناث ويرجع ذلك إلى الاختلاف الموجود بين الفئتين فيما يخص إعداد الفئة النشطة للجنسين، ضف إلى ذلك فإن استراتيجية انشاء مؤسسات مصغرة (صغيرة-متوسطة) شجعت العديد من الشباب حاملي بعض الشهادات المتعلقة بالحرف

كالتجارة، الحدادة، البناء...الخ، على فتح مؤسسات امتصت أعداد كبيرة من البطالين من جانب الذكور وما تجدر الاشارة إليه أيضا أن نسبة بطالة الذكور و الاناث في الحضر أكبر منها في الريف.[1]

وعموما فإن التعطل الذي يسود الريف بين الاناث والذكور يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام:[2]

1. قسم متعطل تعطلا موسميا، نظرا لاعتماد الفلاحة الجزائرية على الأمطار المتساقطة مع قلة الاعتماد على السقي.
2. قسم متعطل تعطلا سافرا أو بارزا (كاملا أو ظاهرا).
3. قسم متعطل تعطلا مقنعا، كان من المفروض تشغيله خارج قطاع الزراعة.

أما التعطل الذي يسود القوى العاملة في المدن يمكن تقسيمه الى اقسام عدة أهمها:

- قسم متعطل تعطلا سافرا أو كاملا.
- قسم متعطل تعطلا مقنعا(خفيا).
- قسم متعطل تعطلا هيكليا.

الجدول 01: توزيع القوى العاطلة حسب الجنس.

السنة	ذكر	النسبة	إناث	النسبة
2000	2225145	88,62	285718	11,38
2001	1934910	82,71	404539	17,29
2003	1759933	84,68	318337	15,32
2004	1370415	81,98	301119	18,02
2005	1199075	82,79	249213	17,21
2006	988288	79,65	252553	20,35
2007	1072004	77,98	302659	20,02
2008	868000	74,25	301000	25,75
2009	752000	70,15	320000	29,85
2010	728000	67,66	348000	32,34
2011	738000	69,49	324000	30,51
2012	888000	70,87	365000	29,13
2013	804000	68,43	371000	31,57
2014	825000	71,74	325000	28,26

المصدر: مسعودي زكريا، مرجع سبق ذكره، ص 181.

تدل معطيات الجدول رقم 1 أن البطالة تنتشر في وسط الذكور أكثر من وسط الإناث حيث تعدت حصتهم الثلثين في حين نجد أن كل من ثلاث بطالين توجد امرأة وهذا يدل على أن المرأة الجزائرية تصنف خارج

[1] المرجع نفسه، ص 125.
[2] موسى رحماني، حنان بقاط، مرجع سبق ذكره، ص126.

القوى العاملة فلا هي تنافس الرجل في حجز مناصب العمل ولا هي تزاحمه في صفوف البطالين وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نسب البطالة في صفوف الذكور على حساب نسب الإناث وهذا ما وضحه الشكل السابق.[1]

ثانيا: توزيع البطالة حسب السن.

إن عملية دراسة توزيع القوى العاطلة حسب الفئة العمرية يوضح لنا مجموع من نقاط القوة والضعف في السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة. حيث أن بطالة الشباب تعتبر من بين نقاط الضعف التي تعيق الجهود التنموية الاقتصادية والاجتماعية وذلك باعتبار أن الفئة الشبانية تعتبر طاقة اقتصادية وإنتاجية إذا حسن استغلالها والجدول الموالي يوضح حجم كل فئة عمرية من اجمالي قوة العمل العاطلة.[2]

الجدول 02: توزيع القوى العاطلة حسب فئات العمر خلال الفترة 2001 -2014.

	أقل من 20	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54	55-59	60 فما فوق
2000	640136	7619333	554975	254264	112245	70818	47976	49512	19004	/
2001	393441	687958	578984	280890	155896	93287	72662	58163	18269	/
2003	329163	666289	509289	245568	133532	75108	62516	40295	15594	/
2004	256907	505378	462633	206447	104297	58291	41583	24577	11422	/
2005	205417	481169	398779	176666	84257	43096	31613	19198	7791	/
2006	166414	369982	333483	170394	91115	48942	28415	25544	6553	/
2007	175245	421404	393024	187488	93151	48364	22192	24182	9613	/
2008	140000	388000	348000	149000	69000	34000	19000	15000	7000	/
2009	125000	342000	320000	142000	65000	32000	19000	17000	10000	/
2010	116000	349000	336000	140000	58000	32000	22000	13000	10000	/
2011	95000	342000	323000	134000	74000	36000	32000	14000	12000	/
2012	129000	408000	337000	159000	91000	57000	38000	17000	17000	/
2013	129000	373000	306000	163000	78000	50000	31000	23000	13000	/
2014	114000	365000	355000	178000	88000	54000	34000	2000	8000	/

المصدر: زروخي صباح أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية (1986-2015)، أطروحة دكتوراه سنة 2016-2016، ص 179.

من خلال البيانات الإحصائية للجدول رقم 2 يتضح أن فئة العمر التي لا تتجاوز 35 سنة هي الغالبة وللتوضيح أكثر نستعين بتوزيع القوى العاطلة حسب فئات العمر والتي يمكن تمثيلها من خلال الشكل رقم 2.

[1] مسعودي زكريا، مرجع سبق ذكره، ص 181.
[1]زروخي صباح، المرجع نفسه، ص 179.

الشكل 02: توزيع القى العاطلة حسب فئات العمر خلال الفترة (2001-2014).

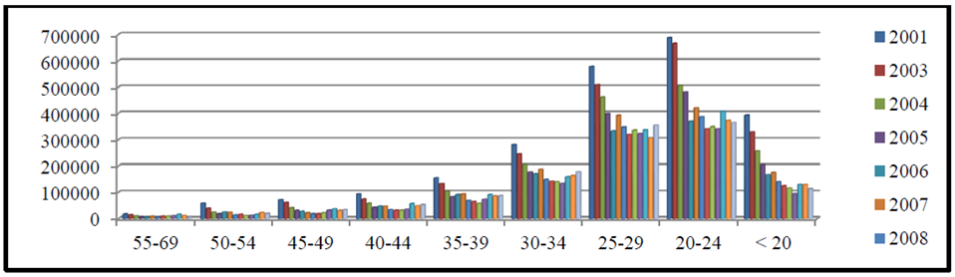

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 2.

أول ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل رقم 2 أن أغلبية البطالين هم من فئة الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 35 سنة حيث تزيد نسبتهم عن 50 % خلال الفترة الممتدة بين 2000-2014 واستمر في الارتفاع الى ان وصل إلى 1012000 بطال سنة 2014 وتعتبر بطالة هذه الفئة العمرية من أخطر أنواع البطالة حيث تؤثر على التنمية الاقتصادية بالسلب كما تؤدي إلى انتشار الآفات الاجتماعية، وبهذا فإن هذه الفئة تحتل المرتبة الأولى في تصنيف اليد العاملة العاطلة، تليها الفئة العمرية 35-39 بـ 88000 عاطل سنة 2014 لتأتي بعدها الفئات العمرية المتبقية في المستوى الأخير، و بالنظر لهذه الفئات التي تم التركيز عليها نجد أن الحجم الكبير من البطالين تنحصر أعمارهم بين 20 و 30 سنة.

وهذا راجع بالدرجة الأولى للتركيبة العمرية للسكان وذلك بتفوق فئة الشباب عن باقي الفئات بالإضافة الى ان هذه الفئة تضم الوافدين الجدد لسوق العمل سواء خريجي الجامعات مباشرة أو الشباب الذي أنهى الخدمة الوطنية حديثا.[1]

ثالثا: تطور معدل البطالة حسب المستوى التعليمي وحاملي الشهادات.

تعتبر دراسة تطور نسبة البطالة وفقا للمستوى التعليمي مؤشر مهم لإبراز مدى التلاؤم والتطابق بين مخرجات النظام التعليمي ومدخلات سوق العمل، ومن خلال ملاحظة الشكل رقم 3 يلفت الانتباه أن معدلات البطالة مرتفعة عند الراسبين في الطور التعليمي المتوسط وهذه النتيجة سببها قلة الخبرة العلمية لهذه الفئة وقلة المناصب المعروضة المتأقلمة معها ولكن بالتمعن أكثر في معدلات البطالة لهذه الفئة يلاحظ انخفاضها من سنة الى أخرى حيث أنها تتراوح بين 47,1 % سنة 2011 و38,7 % سنة 2016 وهذا راجع لاهتمام السلطات بهذه الفئة وادراج مناصب شغل في اطار برامج وأجهزة دعم وتشغيل الشباب كما مست البطالة فئات أخرى من بينها فئة المتوسط و الابتدائي بنسب أقل ويرجع سبب ذلك الى زيادة نسبة الرسوب و التسرب المدرسي في تلك السن ولتوضيح ذلك أكثر يمكن الاستعانة بالشكل أدناه.[2]

[1] زروخي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 180.
[2] مسعودي زكريا، مرجع سبق ذكره، ص 131-132.

الشكل 03: تطور معدل البطالة حسب المستوى التعليمي.

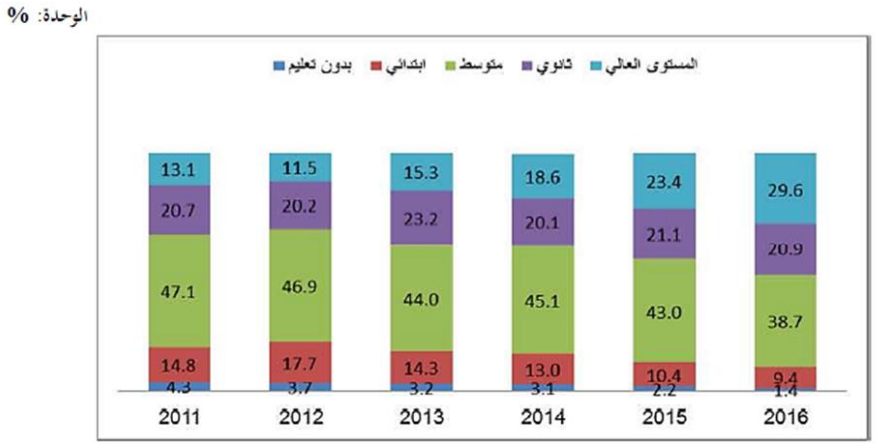

المصدر: مسعودي زكريا، مرجع سبق ذكره، ص 131.

ما يلفت الانتباه من خلال التمعن في الشكل هو زيادة معدلات البطالة لدى فئة الجامعيين حيث زادت بالضعف وأكثر وارتفعت من 13,1 % سنة 2011 الى 29,9% سنة 2016 وهذه المعدلات تعطي صورة عن وضعية محرجة لسوق العمل في الجزائر حيث أصبحت الشهادة الجامعية لا تمثل صمام أمان من مشكلة البطالة، ويرجع بعض الخبراء الى ان ارتفاع البطالة لدى خريجي الجامعات الى:[1]

- الزيادة الكبيرة لعدد الخريجين في الجامعات مقارنة بعدد فرص الشغل الشاغرة حيث تشير الاحصائيات الى انه تم تخريج أكثر من مليون طالب (10585022) طالب منذ بداية التجربة الإصلاحية لسنة 2004 الى غاية 2010، وهو أكبر مما تم تخريجه خلال 42 سنة حيث تم تخريج منذ 1962 الى غاية 2004 بالضبط 844200 متخرج.
- تمركز لأكثر من نصف المتخرجين في عائلة العلوم الإنسانية والاجتماعية واللغات حيث تشير الاحصائيات ان نسبة المتخرجين من عائلة العلوم الاجتماعية والإنسانية واللغات كانت ومازالت تمثل النسبة العليا في التعداد الكلي للمتخرجين حيث نجدها خلال السنة الجامعية 1999 – 2000 تفوت 55% وتتزايد لتصل الى حدود 70 % بعد سنوات وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

[1] مسعودي زكريا، مرجع سبق ذكره، ص 132.

الشكل 04: تطور تعداد حملة شهادة التدرج وفق عائلة التخصصات.

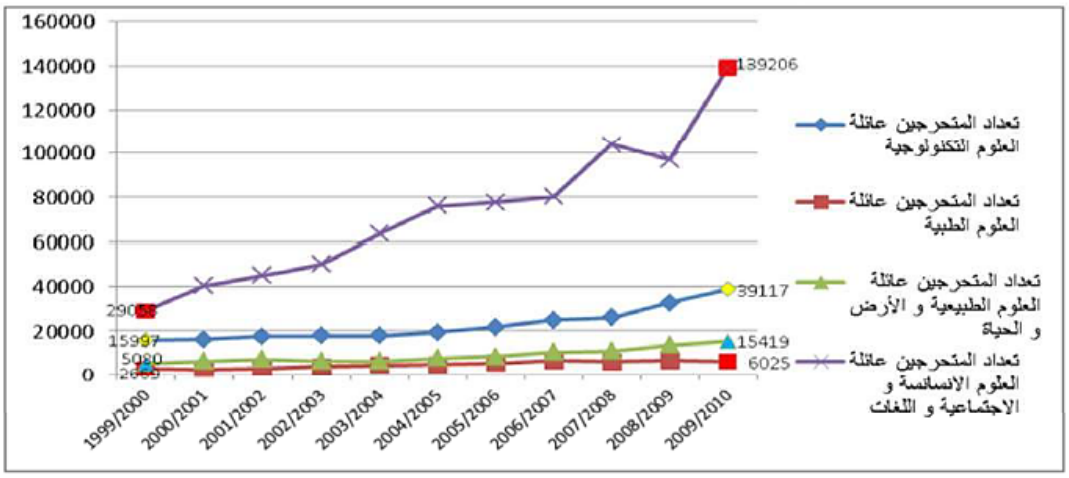

المصدر: مسعودي زكريا، مرجع سبق ذكره، ص 132.

وهذا ما أدى إلى عدم تأقلم التكوين الذي حصلوا عليه أو التخصصات التي درسوها مع متطلبات سوق العمل وزيادة نسبة البطالة لدى تخصصات عائلة العلوم الإنسانية والاجتماعية واللغات والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 03: يمثل معدل البطالة حسب التخصصات لسنة 2003.

التخصص	علوم التربية	أدب و فنون	علوم اجتماعية تجارة حقوق	علوم	الهندسة و الصناعة	الفلاحة والبيطرة	الصحة والحماية الاجتماعية	تخصصات أخرى
المعدل	7,2	14,7	14,3	16,1	9,8	19,8	3,2	22,6

المصدر: مسعودي زكريا، مرجع سبق ذكره، ص 133.

من خلال معطيات الجدول رقم 3 يتضح أن البطالة مست بنسب متفاوتة كل أصحاب الشهادات منها شهادات تخصص الفلاحة والطب البيطري، وشهادات تخصص علوم، وكذا العلوم الاجتماعية والإنسانية والحقوق وهذا ما يعطي صورة على أن نوعية التكوين لم تشهد التطابق الفعلي مع هذه المناصب المطلوبة في سوق العمل حيث يرجع ذلك الى ان سياسة التوجيه الجامعي ارتكزت على مقاربة كمية في التكوين دون التقيد أكثر بخصوصيات سوق العمل لإحداث التوازن خاصة بالنسبة للمتخرجين الجامعيين.

المطلب 02: توزيع البطالين حسب المناطق الجغرافية.

يهدف هذا التصنيف لمعرفة أي مناطق الوطن تنتشر بها البطالة بشكل أكبر فهل هي تنتشر بنسب أعلى في الريف او الحضر، وسنقسم القوى العاملة الغير شغيلة حسب المنطقة الجغرافية الى مناطق حظر وأخرى ريفية.[1]

[1] موسى رحماني، حنان بقاط، مرجع سبق ذكره، ص 123.

الشكل 05: نسب البطالة في الجزائر حسب المنطقة الجغرافية.

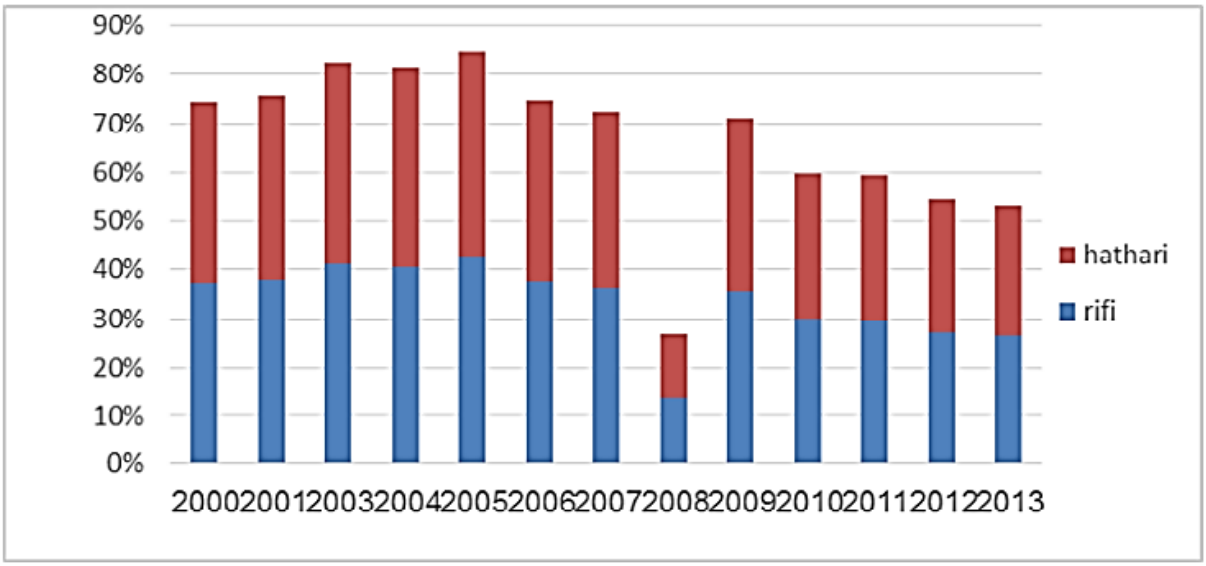

المصدر: حنان بقاط، مرجع سبق ذكره، ص 123.

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة الفوارق في أعداد ونسب البطالة بين سكان الحضر والريف حيث تراوحت البطالة في المناطق الحظرية خلال فترة الدراسة بين 57% الى 86% من اجمالي العاطلين مقابل نسب أقل في الريف تراوحت من 43% الى 14% من اجمالي العاطلين.

ويمكن ارجاع ارتفاع البطالة في لمناطق الحظرية عنها في المناطق الريفية الى ارتفاع عدد السكان الحظر عن عدد سكان الريف، فارتفاع عدد سكان منطقة ما ترتفع معها معدلات البطالة بالإضافة الى الإصلاحات الهيكلية في التسعينات و ما ترتب عنها من تسريح جماعي لعمال المؤسسات الكبيرة علما أن كل المنشئات الصناعية التي تم حلها و خصخصتها تقع في المناطق الحظرية ولقد كان لهذه الاجراءات اثار بعيدة المدى على سوق العمل الجزائري، وهذا بالإضافة الى ظاهرة النزوح الريفي قصد البحث عن وظائف أكثر تناسبا مع متطلبات بعض سكان الريف وحتى نتمكن من معرفة حدة البطالة في الوسطين نحسب نسبة البطالة كنسبة من قوة العمل الخاصة بكل وسط بدلا من نسبة البطالة من اجمالي قوة العمل المتعطلة في الوسطين معا.[1]

[1] رحماني موسى، حنان بقاط، مرجع سبق ذكره، ص 123.

الشكل 06: تطور نسبة البطالة تبعا لقوة العمل في كل وسط.

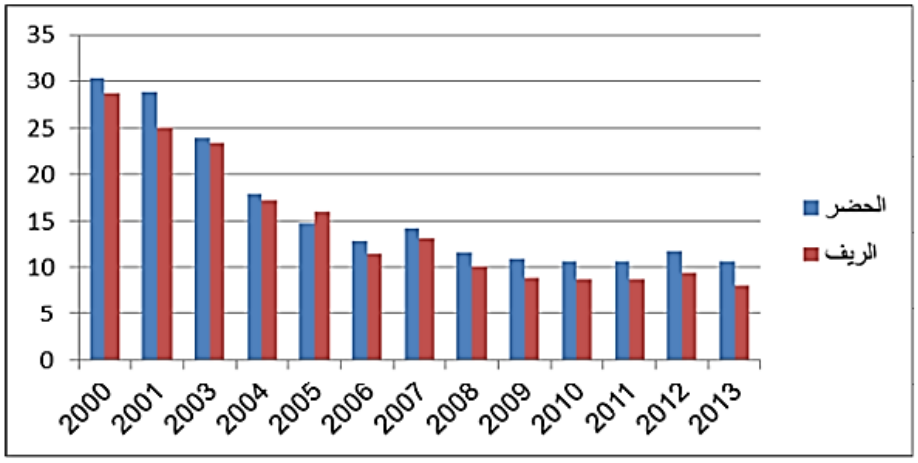

المصدر: حنان بقاط، مرجع سبق ذكره، ص 124.

يبين الشكل أعلاه عدم وجود اختلاف أو تباعد كبير بين البطالة في الحظر والريف حيث تراوحت البطالة في الحظر خلال فترة الدراسة من 30,49% الى 10,64% من اجمالي القوة العاملة في الحظر بينما تراوحت من 28,71% الى 8,08% من اجمالي القوة العاملة في الريف وهذا ما يبين تقارب نسب البطالة بين الحظر والريف، وهذا التقارب يرجع الى تحفيز السلطات للاستثمار في المناطق الريفية وإعطاء امتيازات وتحفيزات الاستثمار بها، وتنفيذ المخطط الوطني للفلاحة والذي حفز على الاستثمار الفلاحي بهذه المناطق، وكذلك إعطاء السلطات برام خاصة منها (برنامج تنمية الجنوب) والذي نفذ في اطار برنامج دعم النمو 2005-2009 وضم الكثير من المشاريع الكبرى الخاصة بهذه المناطق.[1]

المطلب 03: تطور البطالة في الجزائر وفقا للمراحل الاقتصادية.

مع نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات تفاقمت مشكلة البطالة الى الحد الذي لا بد فيه من التوقف عن تنفيذ خطة التنمية السائدة واللجوء الى الاعتماد على برنامج للتصحيح الاقتصادي، لكن مع مطلع سنة 2001 برزت مؤشرات إيجابية للاقتصاد الجزائري كان من أهمها ارتفاع أسعار النفط بالإضافة الى تحسن الوضع الأمني والاستقرار السياسي اللذان ساهما كثيرا في الاستقرار الاقتصادي وزيادة وتيرة الاستثمارات كل هذا انعكس بالإيجاب على مستوى التشغيل والبطالة.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 124.
[2] زروخي صباح، مرجع سبق ذكره، ص ص 163-164.

1-البطالة في مرحلة الازمة الاقتصادية 1986-2000:

شهد النصف الثاني من الثمانينات توجها اقتصاديا جديدا وذلك نتيجة الأزمة البترولية التي أدت الى انخفاض كبير في الموارد الخارجية نتيجة انخفاض أسعار البترول مما أدى الى تراجع الاستثمارات والذي بدوره أدى الى انخفاض مستويات التشغيل وعليه مع مطلع التسعينات تم البدأ في إجراءات تسريح العمال بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة.

- **معدلات البطالة خلال الفترة الانتقالية 1986-1993:** هناك عدة عوامل دفعت الاقتصاد الجزائري الى القيام بالإصلاحات للتحول الى اقتصاد السوق ولعل أهم هذه الدوافع هو ارتفاع معدلات التضخم وذلك بسبب تزايد الانفاق الحكومي وتطور كثلة الأجور، بالإضافة الى العجز المتزايد في الموازنة العامة أما العوامل الخارجية فتمثلت في ارتفاع المديونية وعبء الدين الخارجي وانخفاض القدرة الإقتراضية للبلاد وذلك بسبب انخفاض احتياطاتها ولعل القطرة التي افاضت الكأس هي انخفاض أسعار البترول سنة 1986 حيث عرفت أسعار النفط الجزائري انخفاضا حادا بالإضافة الى الانخفاض الموازي في أسعار الدولار الأمريكي.

تزامنت هذه الفترة مع المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) وقد تميز تطور الشغل بجملة من العوامل التي تضافرت مع عناصر الظرف الخارجي (الأزمة البتولية لسنة 1986) والتي أثرت بشكل كبير على مستويات التشغيل حيث تجاوز عدد السكان القادرين على العمل 4,5 مليون شخص سنة 1985 ليصل الى 5,6 مليون شخص سنة 1989 مما أدى الى ارتفاع عدد البطالين حيث وصل عددهم سنة 1987 الى مليون شخص وذلك خلافا لتوقعات المخطط الخماسي الثاني في احداث 940000 منصب عمل عند نهايته اذ شهدت عملية انشاء مناصب شغل جديدة تراجعا كبيرا من 125000 منصب سنة 1985 الى 74000 سنة 1986 الى 64000 منصب سنة 1987 و 80000 منصب سنة 1988 الى 76000 منصب سنة 1989 وخلال هذه الفترة ظهرت أولى بوادر النقاش حول فائض العمال في المؤسسات لتبدأ أولى إجراءات التسريح الجماعي للعمال في هذه الظروف أصبحت البطالة أكثر اتساعا مع ضرورة تسطير برامج خاصة لامتصاصها خاصة لدى الشباب.

أما فترة التسعينات فتعتبر مرحلة انتقالية للاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق بسبب الظروف الصعبة التي ميزت هذه الفترة مما جعل أزمة التشغيل تتفاقم مما كانت عليه في الفترة السابقة حيث انخفض عدد مناصب الشغل الجديدة في القطاع العمومي المنتج وقطاع الخدمات وكل هذه الاتجاهات دلت على وجود انكماش اقتصادي وكذا تفاقم أزمة البطالة والتي مست الحائزين على شهادات جامعية والشكل الموالي يوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من سنة 1986 الى سنة 1993.[1]

الجدول 04: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986-1993).

السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
معدل البطالة	18	21,4	21,9	18,1	19,7	21,2	23,8	23,15

المصدر: زروخي صباح، المرجع نفسه، ص 164.

[1] زروخي صباح، المرجع نفسه، ص 164.

الشكل 07: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1986-1993).

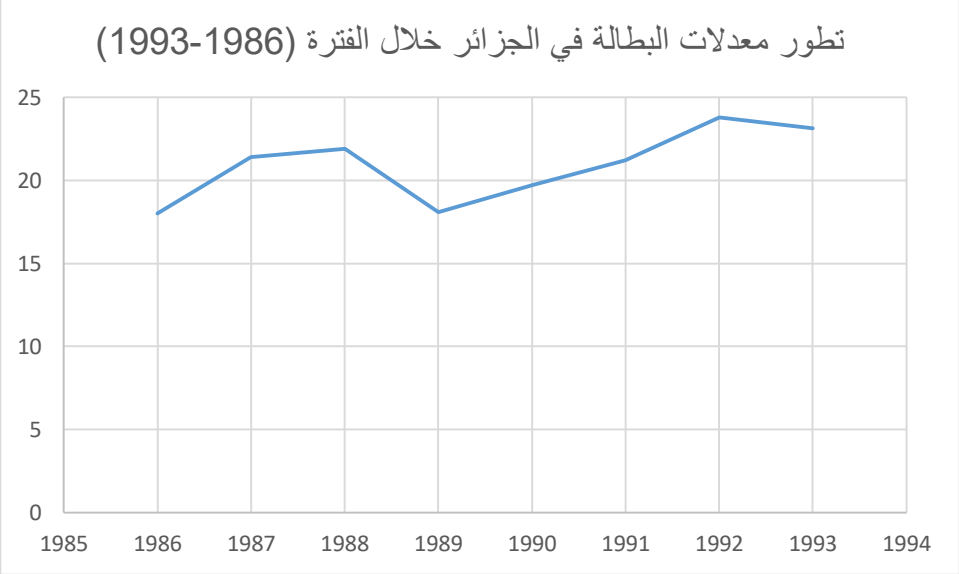

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول.

انطلاقا من الشكل رقم 7 نلاحظ أن معدل البطالة في الجزائر كان في حدود 18% مع بداية سنة 1986 وذلك نظرا لانخفاض عوائد النفط مما أدى الى عجز في ميزانية الدولة مما أدى بدوره الى تقلص مناصب العمل المعروضة بالإضافة الى ظهور مشكل اخر يتمثل في ظاهرة التسريح الجماعي للعمال كما شهدت معدلات البطالة تزايدا حتى بلغت 21,4% سنة 1987 كما قدرت سنة 1988 بـ 21,9% في حين انخفضت الى 18,1% سنة 1989 لكن مع بداية التسعينات شهد سوق العمل تحولات كبيرة تمحورت في مختلف التشريعات الجديدة المتضمنة لقانون (11/90) الصادر عام 1990.

وبعد شروع الجزائر في التطبيق الفعلي لهذا القانون ارتفعت معدلات البطالة بشكل خطير حيث بلغ معدل البطالة 19.7% سنة 1990 واستمر في الارتفاع الى ان بلغ ذروته سنة 1993 حيث قدر بـ 23,15% ويرجع هذا الى صعوبة التأقلم مع مناخ اقتصاد السوق وفشل برامج إعادة الهيكلة إضافة الى حالة التوتر وعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي مرت به البلاد في تلك الفترة وما خلفته من دمار طال كافة القطاعات.

- **معدلات البطالة خلال الفترة 1994-2000:** كانت الفترة السابقة 1986-1993 مرحلة الإنذار بالخطر بينما تعتبر هذه الفترة مرحلة الخطر حيث تزامنت مع بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي اذ ركز هذا البرنامج على إعادة هيكلة المؤسسات وخوصصتها السبب الذي أدى الى تفاقم مشكلة البطالة وذلك بسبب التسريح الكبير للعمال نتيجة الحل والخوصصة للعديد من المؤسسات العمومية، حيث تؤكد الاحصائيات المتاحة أن إجراءات حل المؤسسات شملت 815 مؤسسة منها 679 أي 83% عباره عن مؤسسات عمومية محلية 134 مؤسسة اقتصادية عمومية أي 16 % منذ سنة 1994.[1]

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998، الدورة الثانية عشر، نوفمبر 1998، ص 96.

وعليه فإن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500000 عامل خلال الفترة (1994-1997) ووصل عدد البطالين الى 2 مليون و400 ألف بطال سنة 2000 وعليه ومن الحقائق المسلم بها أن برنامج التعديل الهيكلي لا يعالج مشكل البطالة بل يعقد من وضعيتها من حيث إيقاف التشغيل وكبح نمو التوظيف وزيادة عدد العاطلين وكل هذا أدى الى ارتفاع في معدلات البطالة، كما أن كل البيانات والتقارير الإحصائية تشير الى ان ظاهرة البطالة انتشرت بشكل كبير خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي للأسباب التالية:[1]

* ارتفاع حجم القوة العاملة بسبب التزايد المستمر للسكان من سنة الى أخرى حيث بلغ حجم القوة العاملة في الجزائر 7,8 مليون نسمة في سنة 1996 وتجاوز 8 مليون نسمة خلال الفترة 1997 – 2000.
* التسريح التطوعي أو الاجباري أو التقاعد المسبق للعمال بسبب التصفية وخوصصة وحل مؤسسات القطاع العام، فقد بلغ عدد العاطلين بسبب هذا التسريح 1757000 شخص سنة 1997، ثم 2,2 مليون شخص في سنة 1999 ووصل الى 2,4 مليون شخص في سنة 2000.
* بالإضافة الى الوافدين الى سوق العمل ولأول مرة والذي يقدر عددهم ما بين 120000 و300000 سنويا والذي يتطلب توفير ما بين 700000 و750000 منصب عمل سنويا لمدة ثلاث سنوات متتالية لاحتواء ظاهرة البطالة ولكن هذا لم يتحقق.

ويمكن توضيح تطور معدلات البطالة خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي من خلال الشكل التالي:

الجدول 05: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1994-2000).

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	24,36	28,1	27,99	26,41	28	29	28,89

المصدر: زروخي صباح مرجع سبق ذكره ص 166.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الأثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، ص 125.

الشكل 08: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1994-2000).

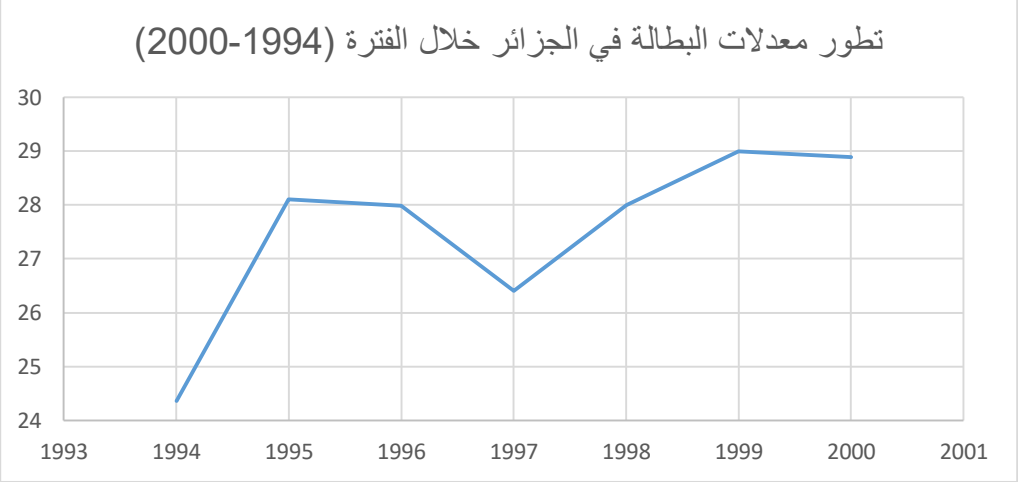

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول.

عرفت هذه الفترة ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة حيث ارتفعت النسبة الى 24,21% سنة 1994 الى 26,4% سنة 1997 في هذه الفترة قدر عدد البطالين 2,3 مليون بطال منهم 80% من فئة الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة وحوالي 80000 منهم من خريجي الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة حوالي 360000 اجير فقدو مناصب عملهم او وجهوا للبطالة التقنية بين 1994 و1998 وهذا ما أدى الى الطلب المتزايد للعمل السنوي حيث تراوح بين 250000 و300000 طلب عمل سنوي.[1] كما انها استمرت في الارتفاع خلال السنوات الثلاث المتبقية حيث قدرت سنة 1998 بـ 28 لتنتقل الى ما يقارب 29 سنة 1999 ووصلت الى حوالي 28,9 سنة 2000.

2-البطالة في ظل الانتعاش الاقتصادي 2001- 2015:

لقد سمح الانفراج المالي الذي شهدته هذه الفترة نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي أدى الى ارتفاع المداخيل. مما دفع بالجزائر الى اتباع سياسة اقتصادية جديدة ترتكز بالأساس على التوسع في الانفاق خاصة وأن المؤشرات كانت توحي باستمرار تزايد سعر النفط على الأقل في المدى المتوسط. هذه السياسة تم تسميتها سياسة الانتعاش الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة والمساهمة في إعطاء دافع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على المستوى الكلي وعليه سيتم تقسيم هذه المرحلة الى ثلاث فترات تتوافق مع تواريخ هذه البرامج.

- **تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2004:** تزامنت هذه الفترة مع الشروع في مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي، والذي كان من بين أهدافه الرئيسية هو محاولة النهوض بالاقتصاد الجزائري من خلال دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

وتشجيع المؤسسات المنتجة خاصة المحلية وذلك من خلال امتصاص أكبر قدر من البطالة ومحاربة الفقر خاصة في وسط الأرياف بالإضافة الى أنه من بين الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج دعم الجهود الرامية الى الحد من ارتفاع معدلات البطالة حيث خصص له مبلغ 17 مليار دينار لدعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل قصد زيادة العمالة كما يتوقع من هذا البرنامج استحداث حوالي 720 الف منصب شغل جديد منها 320 الف منصب مؤقت.

الجدول 06: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال (الفترة 2001-2004).

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل البطالة	27,3	26	23,7	17,7

المصدر: زروخي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 167.

الشكل 09: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال (الفترة 2001-2004).

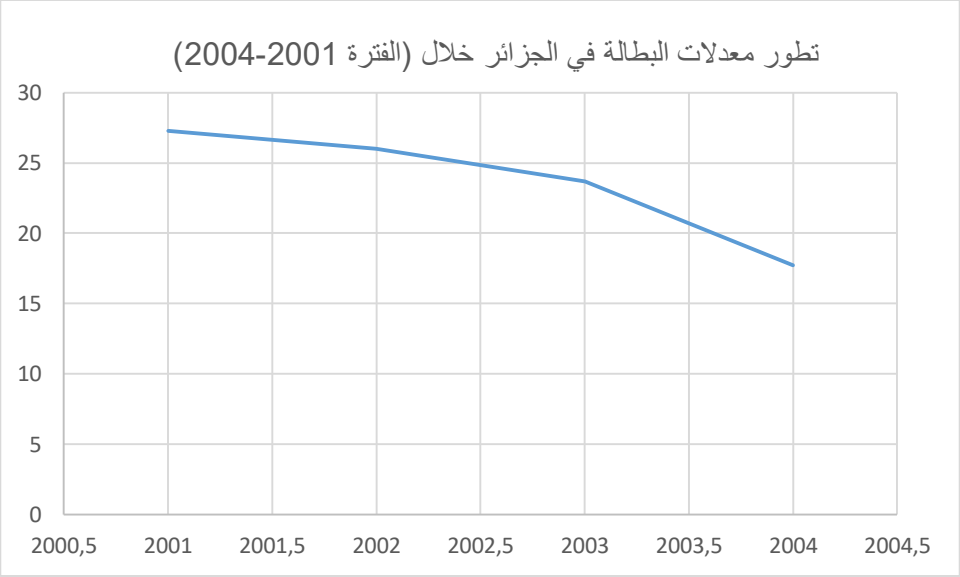

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول.

عرف الاقتصاد في هذه الفترة نموا مستقرا في المتوسط قدر بـ 4,7 % حيث دعم هذا النمو ببرامج أخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والتنمية الريفية وبرنامج تمويل وتدعيم مختلف برامج دعم الشباب وكانت الحصيلة تراجع معدلات البطالة حيث انخفضت معدلاتها بـ 8 نقاط بين سنتي 2003-2004 حيث بلغت 27,3% سنة 2001 الى 26% سنة 2002 ثم بلغت 23,7% سنة 2003 وصولا الى 17,7% سنة 2004 وكل هذا يعود الى حجم مناصب الشغل التي تم انشائها وذلك نتيجة النمو الاقتصادي المسجل في سنة 2004 والمقدر بـ 2,5% حيث ترتب على ذلك انخفاض عدد البطالين من 2078214 شخص سنة 2003 الى 1448288 شخص سنة 2004،[1] ورغم انخفاض معدل البطالة يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول سنة 2004، الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون ديسمبر 2004، ص 120.

* طبيعة مناصب الشغل التي تم انشاءها في سنة 2004، حيث أن أغلب المناصب المستحدثة معظمها مؤقتة وغير دائمة بحيث من بين 1114356 عامل جديد نجد 269199 منصب يتقلده أجراء مؤقتون و73168 منصب للأجراء الدائمين.
* قدر عدد العمال المؤقتين 1,2 مليون شخص سنة 2000 لينتقل الى 2,2 مليون شخص سنة 2005 أي بزيادة قدرها 85% أما المناصب الدائمة فقد انخفضت بنسبة 11% خلال نفس الفترة أي ما يعادل 49% سنة 2000 مقابل 38% سنة 2005.
* تعتبر البطالة في الجزائر طويلة المدى حيث أن 38,9% من البطالين يبحثون عن عمل لأكثر من سنة 20,5% يبحثون عن عمل لمدة تفوق سنتين.
* إن توزيع الشغل حسب قطاعات النشاط يبين أن 53,25% منصب الشغل تابعة لقطاع التجارة والخدمات والإدارة ولا يغطي قطاع الصناعة سوى 13,6% وقطاع البناء والاشغال العمومية يساهم بأقل من 12,41%.

- **تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2005-2009):** تميزت هذه الفترة بإطلاق برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار خمس سنوات. هدفه الرئيسي هو وضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال استحداث مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية، وذلك من خلال مليوني منصب عمل بمختلف أنواعه لامتصاص العرض الزائد من القوة العاملة في السوق.[1]

الجدول 07: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2

المصدر: زروخي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[1] المرجع نفسه.

الشكل 10: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2005-2009).

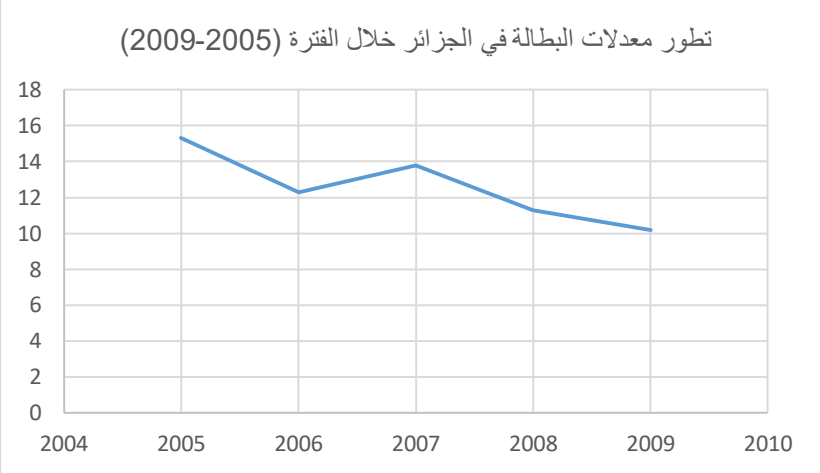

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول.

لقد ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009) في زيادة حجم العمالة مما أدى الى انخفاض معدل البطالة سنة 2005 حيث بلغ هذه السنة 15,3% واستمر في الانخفاض الى ان بلغ 12,3% سنة 2006 ثم واصل الانخفاض الى أن بلغ ما يقارب 10,2 سنة 2009 بعد أن قدر بـ 11,3 سنة 2008 هذا ما يدل على فعالية برامج وأجهزة التشغيل والترقية التي عكفت لدولة على إنجازها.

- **تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2010-2019):** تزامنت هذه الفترة مع المصادقة على برنامج توطيد النمو حيث يعد هذا البرنامج انطلاقة جديدة نحو خلق القيمة المضافة خارج المحروقات بالإضافة الى انه يهدف الى دعم القطاعات الاقتصادية المنتجة ومحاولة التخلص من تبعية الغاز والبترول إذ خصص له غلاف مالي قدره 1154 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 155 مليار دولار حيث قسم الى ستة محاور أهمها المحور الخاص بمكافحة البطالة. إذ أن الهدف الرئيسي الذي رسمته هذه السياسة هو خلق 3 ملايين منصب شغل مع نهاية 2014 أي ما يعادل 600 ألف منصب شغل كل سنة بالإضافة الى ذلك تخفيض معدل البطالة الى حدود 9% في نهاية هذا البرنامج.

الجدول 08: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة	10	10	11	9,8	10,8	11,2	10	11	12,14	11,7

المصدر: زروخي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 169.
سمير حافصي، عبد القادر خليل، دراسة قياسية لاثر نمو الناتج المحلي على البطالة في الجزائر باستخدام نموذجARDL خلال الفترة 1990-2019 مجلد 6 العدد 2 ص 142.

الشكل 11: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010-2015).

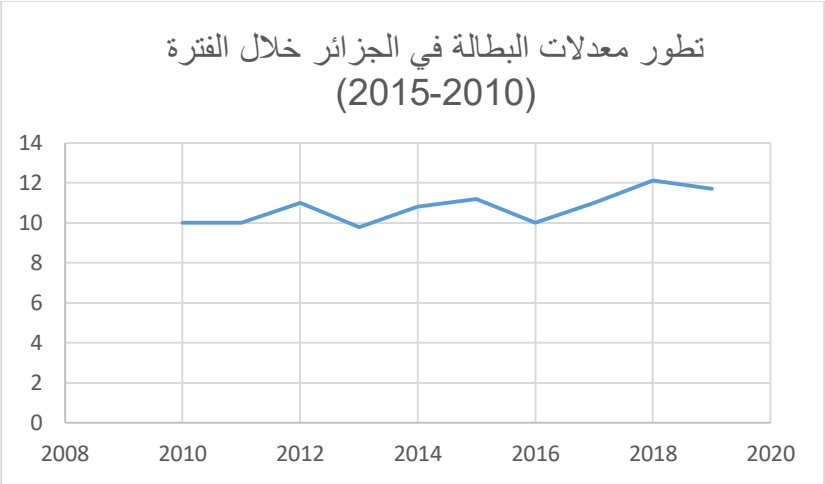

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول.

لقد شهدت هذه الفترة انخفاضا ملحوظا في معدلات البطالة حيث قدرت ب 10% سنتي 2010 و2011 ثم ارتفعت الى 11% سنة 2012. ثم تراوحت بين 9,8% و11,2% بين سنتي 2013و2015 كل هذا التطور كان لنتيجة برنامج التنمية الخماسي والذي ركز على محاولة انشاء 3 ملايين منصب عمل. كما خصص غلاف مالي لهذا المحور قدره 350 مليار دينار من تكاليف البرنامج لمرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم وانشاء المؤسسات المصغرة وتمويل اليات انشاء مناصب الشغل. لتظل نسبة البطالة تتراوح بين 10% و11% خلال سنتي 2016 و2017 الى ان تصل الى 12,14% سنة 2018، لتنخفض سنة 2019 الى 11,70% أي بنسبة انخفاض تقدر ب3,63%. وهذا نتيجة لتراجع اسعار النفط.

المبحث الثاني: إشكالية النمو الاقتصادي.

المطلب 01: برامج تثبيت الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

أولا: برنامج التثبيت الاقتصادي الأول من (31-05-1989 الى 30-05-1991).

أمضت الجزائر اول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في30 ماي 1989 تحصلت بموجبه على قرض قيمته 300 مليون دولار في إطار ما يسمى ببرنامج التثبيت او الاستقرار، ويعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات وذلك باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق تخفيض الطلب الكلي، فهي تهدف الى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي والعمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الإنتاج المحلي.[1]

أهداف ومحتوى هذا الاتفاق كانت ترمي الى تطبيق شرطية الصندوق المتمثلة في:[2]

[1] موسى رحماني، مرجع سبق ذكره، ص 149.
[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 110.

* صرامة تطبيق السياسة النقدية.
* تخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار.
* الفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية.

انبثقت عن هذا الاتفاق عدة إجراءات تمثلت فيما يلي:[1]

- التسعير الحقيقي للسلع والخدمات وذلك برفع الدعم على المواد المدعمة، حيث تراجعت الجزائر في قانون المالية لسنة 1990 عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري وخاصة فيما يخص السجل التجاري واستحداث الإطار القانوني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وإصدار بعض الاحكام الجبائية واعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص لتمهيد التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- اجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصدور قانون النقد والقرض الذي يرمي الى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وفتح الفضاء الجزائري الى الاعتماد على المؤسسات المالية الأجنبية، كما ان هذا القانون يهدف الى الحد من توسع القرض الداخلي والعمل على جلب الموارد الادخارية وعدم اللجوء الى اصدار النقد وذلك للتخفيف من معدل التضخم حيث تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بنسبة 20% رفع سعر إعادة الخصم مع انشاء سوق مشترك مع البنوك.
- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية تنشط وفق قوانين جزائرية.

وعقب نهاية اتفاق التثبيت الأول في ماي 1990، بدأت مفاوضات أخرى بين صندوق النقد الدولي والجزائر في سبيل الحصول على قرض اخر لمساعدتها على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، وقد جرت هذه المفاوضات في ظل تحولات دولية ومحلية عطلت سيرها، وقد تبنت الجزائر خلال هذه الفترة مرسوما تنفيذيا جديدا يرمي الى تحرير التجارة الخارجية تحت رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 والمتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية، وتم بموجبه الغاء نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية المطبق سابقا وتم في نفس السياق تحديد الشروط اللازمة لتطبيقه فيما يخص تمويل عمليات الاستيراد عن طريق التعليمة رقم 91-03 المؤرخة في 21 أفريل 1991 الصادرة عن بنك الجزائر.

ثانيا: برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (03-06-1991 / 30-03-1992).

بموجب هذا الاتفاق يلتزم صندوق النقد الدولي بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار للجزائر موزع على أربعة أقساط يستمر تحريرها بناء على الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمنها رسالة حسن النية والتي تتمحور حول:[2]

* مواصلة تخفيض قيمة العملة من أجل الوصول الى قابليتها للتحويل.
* مواصلة تحرير أسعار المواد واسعة الاستهلاك وأسعار الصرف.
* ضرورة تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية، وتخفيض نفقات التوظيف والتجهيز.

[1] المرجع نفسه، ص ص 110-111.
[2] موسى رحماني، مرجع سبق ذكره، ص ص 150-151.

* التحكم في التضخم وتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية الى 12% سنة 1991.
* تحرير التجارة الخارجية.
* تنويع الصادرات من غير المحروقات.

ولتطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي:

* تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتداد ذلك الى غاية شهر جويلية من سنة 1992 وخاصة المواد الغذائية الى جانب المواد الوسيطية والكمالية.
* اصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية واستيراد وتصدير وفتح الحسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة الجملة.
* اصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة وهيكلة السوق المالي.
* اصلاح النظام الضريبي وتحرير الجمركية وذلك بإدخال تغيرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.
* تشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة الأجنبية خصوصا في مجال المحروقات.

رابعا: برنامج التعليل الهيكلي 31 مارس 1995 الى 01 أفريل 1998.

بعد انتهاء مدة برنامج الاستقرار الاقتصادي (من افريل 1994 الى مارس 1995) وعلى ضوء النتائج المحققة والتي نالت رضى صندوق النقد الدولي خاصة فيما تعلق بالسياسة الميزانية والنقدية، وتحرير التجارة الخارجية والتي تم تنفيذها بدقة تواصلت المفاوضات لإبرام اتفاقية التسيير الموسع لثلاث سنوات بالإضافة الى طلب إعادة جدولة ثانية للديون العمومية وتطبيق برنامجا للتصحيح الهيكلي للاقتصاد.[1]

وقد قامت الجزائر بجملة من الإصلاحات في إطار هذا البرنامج تتمثل بشكل عام في مايلي:[2]

* انتهاج سياسة نقدية تهدف الى تقليص الطلب الفعال من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود للحد من معدلات التضخم حتى تصل الى 6% مع نهاية تطبيق البرنامج، على ان يتم الوصول الى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة وقيمة السقوف الائتمانية وتطوير أسواق راس المال وخفض او الغاء الائتمانات التفضيلية لقطاعات معينة.
* إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية، وحدد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير أسعار كل السلع والخدمات.
* جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاح سواء بتحرير بعض المواد الأساسية والغاء رخص التصدير او الغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك والاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو التصدير، كما ان تخفيض قيمة العملة وانشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت اهم سمات هذا البرنامج.
* ترقية وتشجيع القطاع الخاص وخلق بيئة جاذبة للاستثمار الوطني والدولي.

[1] موسى رحماني، مرجع سبق ذكره، ص 153.
[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 127-134.

* اصلاح وخوصصة المؤسسات العمومية، اعتمد هذا التوجه من خلال قانون 95-22 الموافق لـ 26 أوت 1955 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.
* اصلاح القطاع الفلاحي من خلال جملة من الإجراءات كالحد من دعم أسعار القمح وإصلاح نظام العقاري وخوصصة الأراضي الفلاحية.
* اصلاح قطاع السكن من خلال مجموعة من الإجراءات، كالاتفاق مع البنك الدولي حول تحديد مقاييس تشجيع الاستثمار الخاص في هذا القطاع (1995-1998) ومراجعة ايجار السكن الاجتماعي سنة 1995، انشاء شركتي إعادة التمويل العقاري وضمان العقود العقارية سنة 1997، وانشاء كفالة تعاضدية للترقية العقارية.

وكان من أهم نتائج هذا البرنامج حدوث استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي (التوازنات المالية الداخلية والخارجية) حيث:

* نسبة خدمة الدين الى الصادرات والتي وصلت في المتوسط الى 70% تقريبا من خلال الثماني سنوات (1986-1996) السابقة لإعادة الجدولة، قد بدأت في الانخفاض منذ 1994 حتى أصبحت 30% في كل من 1996-1997.
* الاحتياطي الذي كان أقل من 2 مليار دولار خلال الثماني سنوات السابقة لبرنامج الاستقرار (1986-1996) بدأ في التزايد منذ 1994 حتى وصل الى 8 مليار دولار في نهاية سنة 1997 ولم يكن ذلك ناتجا عن أي ارتفاع ملموس في أسعار البترول بل كان نتيجة للتدعيم بالتمويلات الاستثنائية التي استفادة منها الجزائر خلال هذه الفترة.
* عجز الخزينة العمومية الذي بلغ في المتوسط 4,7% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين (1986-1993) وبلغ نسبة قصوى قدرها 12,7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1988 تناقص هذا العجز تدريجيا ليتحول الى فائض خلال سنتي 1996-1997
* التضخم الذي تجاوز 20% من 1991 الى 1995 بدا في الانخفاض سنة 1996 ليصل سنة 1998 الى الهدف المسطر في البرنامج وهو 5%.
* معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان في المتوسط سالبا 0,5-% ما بين 1986 – 1993 أصبح موجبا منذ 1995، وبلغ متوسطه 3,4% خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج غير أنه في المقابل وبفعل تنفيذ القانون 22-95 بدأ من أفريل 1996 تم خصخصة 200 مؤسسة عمومية منحلة في مجال الخدمات من مجموع 800 مؤسسة حتى نهاية 1997 ويعتبر قطاع الصناعة أول متضرر من عملية الحل حيث أن 54% من المؤسسات المحلة كانت صناعية ثم يأتي في المرحلة الثانية قطاع البناء والاشغال العمومية والري بـ 30% من المؤسسات المنحلة وبلغ بذلك عدد العمال المسرحين الى غاية 1998 حوالي 231000 عامل.

المطلب 02: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2018.

ان المتتبع للمؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر يدرك ان معدل نمو ناتجه المحلي الإجمالي شديد التقلب لأسعار البترول، وهذا ما يعكس ضعف الهيكل الاقتصادي وتبعيته لقطاع المحروقات حيث تم إعادة توجيه الدفة نحو سياسة مالية توسعية، ع بداية العقد الأول من القرن الحالي نظرا لارتفاع

أسعار البترول فترجمه اعتماد برامج تنموية لانتعاش الاقتصاد وتحقيق نمو مستدام بحيث ارتكزت مقاربتها على النظرية الكينزية.

- **تحليل مسار النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1990-2018:**

لتحليل مسار النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة المدروسة لابد من ذكر السنتين السابقتين لتحديد العوامل والظروف التي ساهمت في احداث تلك التغيرات أي سنقوم بتتبع تطور قيم مؤشر نمو الناتج المحلي الجمالي على مرحلتين، الفترة الاولى من 1990 الى 2000 والفترة الثانية من 2000 الى 2018 وفقا للجدول الموالي:

الجدول 09: تطور معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1990-2018).

السنوات	سعر البترول الخام (صحاري بلاند) دولار للبرميل	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليار دينار)	معدل نمو اجمالي الناتج المحلي %
1990	22,26	554,39	0,8
1991	18,62	752,59	-1,2
1992	18,44	1048,2	1,6
1993	16,33	1166,2	-2,1
1994	15,53	1494,5	-0,9
1995	16,86	1966,6	3,8
1996	20,29	2564,7	4,1
1997	18,62	2762,4	1,1
1998	12,28	2781,6	5,1
1999	17,91	3203,6	3,2
2000	28,50	4123,5	2,2
2001	24,85	4227,2	4,6
2002	25,24	4522,8	5,6
2003	28,96	5247,5	7,2
2004	38,66	6150,4	4,3
2005	54,64	7561,9	5,9
2006	55,85	8520,6	1,7
2007	74,95	9408,3	3,4
2008	99,97	11042,8	2,4
2009	62,25	10034,3	1,6
2010	80,15	11991,5	3,6
2011	112,94	14519,8	2,8
2012	111,04	16208,7	3,3
2013	109,55	16647,9	2,8
2014	100,20	17228,5	4,09
2015	53,10	16702,1	3,7
2016	45,00	17406,8	3,3
2017	54,10	18906,5	1,4
2018	72,43	18830,1	2,2

المصدر: قسميوري، أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة) دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1992-2018 رسالة دكتراه 2020-2021 ص 259.

1- معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2000):

ان النظرة الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال لفترة (1990-2000) تبين انه قد سجل تذبذبا كبيرا بين الارتفاع والانخفاض، حيث يلاحظ انه قد سجل قيما سالبة خلال المدة 1990-1994 وهذا راجع الى مخلفات الازمة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986 والتي اثرت على معدلات التضخم بالارتفاع واحدثت عجزا بميزان المدفوعات، كما خلفت تثار سلبية على الاقتصاد الوطني من بينها التراجع الكبير للمواد المالية وانخفاض النشاط التنموي وتراجع وتيرة التشغيل وبالتالي تدهورت معدلات النمو (سجل قيمة 8,0% سنة 1990) فحاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح ذلك الوضع وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، اذ تم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي من اتفاق الاستعداد الانتمائي الأول (1989-1990) واتفاق الاستعداد الانتمائي الثاني (1991-1992) تحصلت بموجبها على قروض شريطة تنفيذ سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة جدا من خلال تطبيق عدة إجراءات للإصلاح الاقتصادي.

الا ان خطى النمو الاقتصادي تباطأت أكثر بعد سنة 1992 اذ سجل في 1993 و1994 قيم سالبة (2,1-%) و (0,9-%) على التوالي، وذلك نتيجة انخفاض قيمة العملة (أحد إجراءات الإصلاح التي اشترطها الصندوق) وانهيار أسعار النفط حيث انخفض سعر البترول الخام من 18,44 دولار للبرميل سنة 1992 الى 16,33 دولار سنة 1993 وهذا ما ترجمه انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فازدادت الاختلالات الاقتصادية بتلك الفترة التي أطلق عليها مرحلة التردد و الارتخاء في الأداء الاقتصادي، فرغم استراتيجية البلاد التي كانت تهدف الى تمويل عجز الموازنة العامة والوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي وصل الى 30% من حصيلة الصادرات، ناهيك عن هبوط نسبة الادخار الى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10% من الناتج المحلي.

لكن بداية من سنة 1995 شهدت معدلات النمو الاقتصادي تطورا إيجابيا حيث ارتفع معدله من 3,8% سنة 1995 الى 4,1 سنة 1996 اذ ساعد في احداث هذا التطور ارتفاع أسعار البترول تدريجيا إضافة الى تحقيق برنامج التمويل الموسع (التعديل الهيكلي 1995-1998) لأهدافه المتعلقة بتخفيض العجز بالموازنة العامة، وتقليص حجم الدين الخارجي، وتكوين ادخار عام سمح بانتعاش الاقتصاد الوطني أي تم ضبط الأوضاع من خلال سياسة اقتصادية ظرفية، اتسمن بتطبيق مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية التي هدفت بالأساس الى دعم وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر.[1]

وبالرغم من أن وتيرة النمو الاقتصادي تراجعت سنة 1997 بسبب انخفاض سعر البترول فاظهرت هشاشة الاقتصاد الجزائري ومدى ارتباطه بالمحروقات غير أن المفارقة الحاصلة سنة 1998 والتي سجل فيها مؤشر النمو أكبر معدل خلال هذه فترة بمقدار 5,1% بالرغم من التراجع الكبير لأسعار البترول الى حدود 12 دولار للبرميل، كشفت أن احصائيات منظمة الاوبيك فيما يخص جانب الحجم تشير الى ارتفاع حجم الصادرات البترولية الجزائرية الى 549,4 ألف برميل يوميا بعدما كانت 373,1 ألف برميل في اليوم سنة 1997 هذا من جهة ومن جهة ثانية كشفت التفوق الواضح لنمو الناتج خارج قطاع المحروقات المدعوم بتحسن الإنتاج في القطاع الصناعي بنسبة 9,2% وبالأساس فرع الصناعات الغذائية التي سجلت نموا يقارب 14,12% أي

[1] بوحفصي حاكمي، دربال عبد القادر، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر-مجلة Les cahies du MECASجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان أفريل 2007 ص 333-338.

تم ضخ المزيد من الاستثمارات المحققة للتراكم الرأسمالي سنة 1998 وهو ما يفسر ارتفاع نفقات التجهيز الى حدود 221 مليار دج لنفس السنة.[1]

2- معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2018):

نلاحظ أن الفترة (2000-2003) شهدت فيها نموا تصاعديا للناتج المحلي الإجمالي وذلك ابتداء من 2,2% سنة 2000 الى 7,2 سنة 2003 بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية الجزائرية وهذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول اذ مكن هذا الحدث الجزائر من تسطير برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (2001-2004) والذي خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج (ما يعادل 7 مليار دولار) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي حوالي 1216 مليار دج ما يعادل 16 مليار دولار حيث تركز هذا البرنامج على التنمية المحلية وتقوية الخدمات العمومية في مجلات كبرى مثل الري والنقل والهياكل القاعدية إضافة الى تحسين الاطار المعيشي للسكان.[2]

لكن في سنة 2006 نلاحظ تراجع في وتيرة النمو حيث سجل معدل 1,7 بسبب انخفاض مساهمة الصناعة خارج المحروقات في تكوين هذا الناتج الى حدود 5,2% فبالرغم من أن الجزائر وانطلاقا من سنة 2005 قامت ببعث البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSCللفترة (2005-2009) خصص له غلاف مالي ضخم قدره 9680 مليار دينار حوالي 130 مليار دولار وكان يهدف الى تحسين الظروف المعيشية للمواطن تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية فتم تسطير استراتيجية وطنية لإطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع من بينها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كلم تجديد السكك الحديدية بناء مليون وعدة سكنية وتدعيم قطاع الصحة والتعليم وتطوير المنشآت القاعدية اذ تجاوزت حصة البنية التحتية الاقتصادية 40% من اجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج الذي تم رصده في ظرف اتسم بالسير المالي بعد ارتفاع أسعار النفط فكانت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي خلال فترة هذا البرنامج الى متوسط 44,03 كما شهدت قطاعات الخدمات والأشغال العمومية تحسن ملحوظ في تكوين الناتج الا ان نسبة مساهمة القطاع الفلاحي والصناعي تراجعت.[3]

وباعتبار أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر مرتبط بقطاع المحروقات الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو لذلك مع انهيار أسعار البترول الى 62,25 دولار للبرميل الواحد عقب أزمة الرهن العقاري شهدت بعض القطاعات ركودا تسببت في تراجع وتيرة النمو الاقتصادي الى 1,6% سنة 2009.

وفي الفترة الممتدة من 2010 الى 2014 شهد نمو الناتج الداخلي الخام بعض الاستقرار اذ تراوح بين 3% و2% ليصل الى 4,09% سنة 2014 وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر إطلاق برنامج لتوطيد النمو (2010-2014) أين خصص له قوام مالي اجمالي ضخم قدره 21,214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286

[1] ميهوب مسعود، دراسة دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1990-2015 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية (غير منشورة) تخصص علوم تجارية جامعة المسيلة 2016-2017 ص ص 150-151.

[2] كبداني سيد أحمد أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2011-2013 ص 251.

[3] عايب وليد عبد الحميد الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية- مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر لبنان 2010 ص 231.

مليار دولار) ويهدف الى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار أي ما يعادل 130 مليار دولار بالإضافة الى اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11435 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.[1]

وبالرغم من هبوط أسعار البترول الى 53,1 ثم 45 دولار للبرميل الواحد منذ سنتي 2015 و2016 لم يترجم الى تباطء في النمو الاقتصادي اذ بقي مستمر في حدود 3% ويرجع هذا الاستقرار النسبي لاستخدام الاحتياطات المالية المشكلة في فترة سابقة.

الا انه خلال سنة 2017 شهد النشاط الاقتصادي الإجمالي تباطء واضح بسبب التراجع القوي في نشاط قطاع المحروقات بلغت وتيرة توسع النشاط الاقتصادي المقاسة بمعدل نمو إجمالي الناتج الداخلي 1,4 في المقابل بقي النمو خارج المحروقات مستقرا نسبيا عند وتيرة قدرها 2,2% ثم ارتفعت الى 4% سنة 2018 وهذا ما ترجمه زيادة معدل النمو الاقتصادي الى 2,2 لنفس السنة.

المطلب 03: النمو الاقتصادي ضمن البرامج الاقتصادية المرسومة بالجزائر.

لقد أدى اعتماد الجزائر لبرنامج موسم من الإصلاحات في تسعينات القرن الماضي ضمن اتفاقيات الاستعداد الانتمائي وبرنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي الى نتائج محدودة في النمو، كونها اقتصرت على تحسين الجوانب النقدية والمالية، واغال محددات النمو الاقتصادي (الاستثمارات)، لكن مع بداية الألفينيات اعتمدت الجزائر مفهوما جديدا للتنمية بإحلال المشاريع الكبرى بهدف الرفع من مستويات النمو الاقتصادي. لذلك سنركز على واقعه في الألفية الجديدة فقط وذلك عن طريق زيادة حجم الانفاق الحكومي الاستثماري وقد تم تجسيد هذه السياسة الإنفاقية من خلال تنفيذ ثلاث برامج تنموية هي:

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي PSRE(2001-2004):
Programme de soutien à la relation-économique

مباشرة وبعد استعادة الجزائر لتوازناتها الاقتصادية والمالية الكبرى وقبل سنة 2001 طرحت للنقاش الكيفية التي بموجبها يتم استعادة النمو الاقتصادي وذلك اما بالعمل بجانب العرض (أفكار الليبراليين الجدد) أو جانب الطالب (التوجه الكينزي) في هذا السياق اقترح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNESإنعاش الاقتصاد بواسطة الطلب عن طريق الانطلاق في ورشات الأشغال الكبرى (طرق، سدود...الخ) ترجمه توجهات برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي أولا (2001-2004).

- **أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):** يهدف هذا البرنامج الى:[2]

* تنشيط الطلب الكلي.
* تهيئة وتجهيز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية.
* محاربة مناصب عمل والحد من البطالة.
* دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

[1] بن سمينة دلال تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة الجزائر، ص 302.
[2] ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره ص 158-159.

وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي قدره 525 مليار دينار حوالي 7 مليار دولار أمريكي قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار جزائري ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.[1]

- **محاور برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):** يمكن ذكر أهم محاور هذا البرنامج ومخصصاته المالية فيما يلي:[2]

* **الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية:** خصص ما قيمته 40,1% من المبلغ الإجمالي أي ما قيمته 210,5 مليار دج. ويشمل هذا المحور اصلاح البنية وتطوير شبكة النقل والمواصلات وتنمية المناطق الريفية.
* **التنمية المحلية والبشرية:** خصص قيمته 38,8% من المبلغ الإجمالي ويشمل هذا المحور تنفيذ برامج التشغيل والحماية الاجتماعية بإصلاح التعليم والتكوين والصحة... ودعم مشاريع البلدية لتحسين الخدمة العمومية المحلية.
* **دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري:** رصد له مبلغ 63,3 مليار دج أي ما يعادل 12,4%.
* **دعم الإصلاحات:** رصد له مبلغ 45 مليار دج أي ما يعادل 8,6% فالسلطات الحكومية أقرت مجموعة من السياسات والإجراءات المؤسساتية والهيكلية التي تساعد على تحقيق الفعالية لتلك البرامج، كإصلاح الإدارة الضريبية والمالية وتهيئة المناطق الصناعية ووضع نماذج للتنبؤ متوسط وطويل المدى.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC (2005-2009):

Programme complémentaire de soutien à la croissance

يهدف تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاهية الاجتماعية، وتحسين مستوى معيشة السكان ونتيجة لحالة اليسر المالي الذي تشهده الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول ثم بعث برنامج لدعم النمو الاقتصادي لمدة خمسة سنوات حيث رصدت له ميزانية ضخمة تقدر بـ 4202,7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب والأخر خاص بالهضاب العليا بقيمة 432 و668 مليار دج على التوالي.[3] وكذا المبالغ المتبقية من مخطط الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج يضاف لها الصناديق الإضافية بقيمة 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج ليكون المجموع النهائي 8705 مليار دج.

- **أهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):** تتمثل أهدافه فيما يلي:

* تطوير البنية التحتية الاقتصادية من خلال ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه.
* تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

---

[1] مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث جامعة ورقلة العدد 23-2012 ص 147.

[2] كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 254-215.

[3] بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج الإنعاش الاقتصادي المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 46 مارس 2017 ص 209.

* الاهتمام بالقطاع الفلاحي بانتهاج سياسة بناء السدود وتدعيم الأنشطة الفلاحية واستصلاح الأراضي.
* تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

- **محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:** يتضمن هذا البرنامج خمس محاور هي:

* **برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:** خصص له مبلغ 1908,5 مليار دج أي ما يعادل 45,5% من المبلغ الإجمالي ويشمل هذا الدور تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الافراد سواء كان من الجانب الصحي أو التعليمي أو الأمني من خلال دعم السكن وتزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز ودعم التربية والتعليم... الخ.
* **برنامج تطور الهياكل القاعدية:** خصص له مبلغ يقدر بـ 1703,1 مليار دج أي ما يعادل 40,5% من المبلغ الإجمالي ويشمل هذا المحور إعادة تأهيل شبكة الطرق وتعزيز البنية التحتية للموانئ والمطارات وتحديث خط السكك الحديدية وانشاء سدود وقنوات رئيسية لنقل المياه وتأهيل محطات المعالجة.
* **برنامج دعم التنمية الاقتصادية:** تم رصد مبلغ 337,2 مليار دج ما يعادل 8% لدعم وتطوير القطاعات الاقتصادية على رأسها قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري خصص له ما قيمته 312 مليار دج ثم قطاع الصناعة وترقية الاستثمار خصص له 18 مليار دج، والباقي خصص لقطاع السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف بقيمة 7,2 مليار دج.
* **برنامج تطوير الخدمة العمومية:** خصص البرنامج مبلغ 203,9 مليار دج أي ما يعادل 8,4% لعصرنة الخدمات العمومية من خلال اصلاح الإدارات العامة لتكريس الكفاءة والعدالة في تقديم خدماتها.
* **برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال:** تم تخصيص 5 مليار دج لتطوير هذا القطاع بغرض تسريع وتيرة مسار الاندماج في مجتمع المعلومات والمعرفة العالمية ودخول العالم الرقمي من بابه الواسع.

اذن فمعدلات النمو الاقتصادي المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال البرنامجين فالجزائر انفقت سنويا في مجال الاستثمار العمومي يفوق 10% من الناتج الملي الإجمالي لتجني بعدها نموا سنويا أقل من 5% مما يكشف عن وجود اختلال وعدم الفعالية. فضخ ما يعادل تقريبا 156 مليار دولار من القيمة الاجمالية للاقتصاد الوطني ثم الحصول على نسبة 4,7% كمتوسط سنوي ما بين عامي 2001 و2009 يعني أن الجزائر م تحقق نتيجة فعلية اذ تم استبعاد قطاع النفط والغاز التي تصل نسبة مساهمتها في تكوين الناتج حوالي 46% أي أن هذا الأداء الاقتصادي كان نتيجة تحصيل إيرادات ضخمة من الجباية البترولية التي تعد المرد الأساسي لخزينة الدولة والمحدد الرئيسي لقدرات الحكومة في رسم السياسات الاقتصادية كسياسة الانفاق العام التي خصصت تلك الاعتمادات والمخصصات المالية للاستثمار العمومي فنمو الناتج المحلي لإجمالي بالجزائر مرهون بتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE(2010-2014):
Programme de consolidation de la croissance économique

استكمالا للبرامج المنتهجة منذ سنة 2001 لإنعاش النمو الاقتصادي أعلن رئيس الجمهورية في ماي 2010 عن إطلاق مخطط خماسي للتنمية يمتد من 2010 الى 2014 بقيمة 21214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل شقين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بقيمة 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بقيمة 156 مليار دولار.

وتتضمن هذه البرامج عدة محاور نذكر أهمها فيما يلي:[1]

* **التنمية البشرية:** حيث خصص هذا البرنامج حوالي 40% من موارده لتنمية الموارد البشرية أي ما يقارب 1à الاف مليار دج، لإنشاء ما يقارب 4850 منشأة تعليمية مابين ابتدائية وإكمالية وثانوية وتوفير 600 ألف مقعد بيداغوجي وإنجاز 172 مستشفى و1000 قاعة علاج و17 مدرسة لتكوين شبه طبي بالإضافة الى انجاز مليوني مسكن وربط حوالي مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وإنجاز 80 ملعب لكرة القدم و750 مركبا للرياضة الجواري و160 قاعدة متعددة الرياضات.
* **تحسن الخدمة العمومية:** حيث تم تخصيص حوالي 379 مليار دج للعدالة.
* **تطوير المنشآت القاعدية:** تضمن هذا البرنامج الخماسي للتنمية الذي تموله الدولة ميزانية بقيمة 6447 مليار دج لتطوير المنشآت القاعدية يوجه أزيد من 1300 ميار دج منها الى الاشغال العمومية من أجل إتمام شبكة الطريق السيار شرق-غرب واستكمال ربطها بـ 830 كلم من الطرق وانجازها أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري وتعزيز 3 مطارات.
* **تنمية الأنشطة الاقتصادية:** خصص البرنامج نحو 1500 مليار دج لتنمية الأنشطة الاقتصادية خاصة دعم التنمية الفلاحية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبالرغم من انهيار أسعار النفط سنة 2014 الا ان الحكومة الجزائرية أقرت برنامج جديد يغطي عمليات الاستثمارات العمومية ويكمل البرامج السابقة يمتد من 2015 الى 2019 هو المخطط الخماسي الثالث للتنمية حيث رصدت له الحكومة مبلغ 1894,2 مليار دج لسنة 2016 بعد انشاط صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومية المسجلة بعنوان توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 لتحقيق العديد من الأهداف منها: القضاء على البطالة- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين ظروف المعيشة وايلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي.

[1] كفية قسميوري، مرجع سبق ذكره، ص 266.

المبحث الثالث: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

المطلب 01: أثر أسعار النفط على البطالة في الجزائر.

إن ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يكون له أثرا سلبيا على الاستهلاك، الاستثمار والبطالة فالاستهلاك يتأثر من خلال علاقته الطردية مع الدخل المتاح (disponible income) أما الاستثمار فيتأثر من خلال ارتفاع تكاليف المشاريع.

إن حدوث ارتفاع دائم ومستمر في أسعار النفط قد يكون سببا في تغيير الهيكل الإنتاجي وقد يؤدي ذلك الى اثار عميقة على البطالة، ففي الواقع نجد ان ارتفاع أسعار النفط يخفض عائدات القطاعات ذات الكثافة في استخدام النفط، وهو ما يمكن ان يحث المؤسسات على اتخاذ وتبني طرق انتاج جديدة أقل استخداما وكثافة للمدخلات البترولية، هذا التغيير في هيكل الإنتاج ينجر عنه إعادة توزيع لعنصري العمل ورأس المال بين مختلف القطاعات ما من شأنه أن يكون له تأثير على البطالة في المدى الطويل.

في ذات السياق قام كل من Caruth,Hooker,Oswald 1998 بدراسة أثر تقلبات أسعار النفط في سوق العمل بينما Davis و Haltiwange 2001 بتحليل أثر ديناميكيات أسعار النفط على المعدل الطبيعي للبطالة، في حين أشار Bjorrland الى أن الأسعار المرتفعة للنفط الخام من شأنها أن تؤدي الى ارتفاع ربحية قطاع الطاقة في الاقتصاديات المصدرة للسلعة النفطية وهو الامر الذي يساهم في توفير فرص أكثر للاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية، ويؤدي ذلك الى ارتفاع حجم الطلب على العمل ورأس المال.

إن أثر حركات أسعار النفط على سوق العمل يمكن أن تختلف باختلاف الافاق الزمنية المدروسة حيث بين keane و Prasad (1996) أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي الى تخفيض حجم العمالة في المدى القصير بينما يؤدي الى زيادتها في المدى الطويل، هذه العلاقة المعكوسة في المدى الطويل يمكن ارجاعها الى علاقات التكامل والاحلال بين مختلف فئات سوق العمل.[1]

فقد ساهمت الظروف الاقتصادية الصعبة التي عانى منها الاقتصاد الوطني عبر مختلف مراحل تطوره والتي ارتبطت بشكل وثيق بقيود خارجية ناتجة عن التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات في تعميق واستفحال هذه المشكلة، اذ انه هناك شبه اتفاق على ان فترة الثمانينات وبالضبط سنة 1986 شكلت نقطة الانطلاق الفعلية في ظهور نتائج هذه الأوضاع الصعبة على ظاهرة البطالة، أين كان الانخفاض المسجل في عدد مناصب الشغل المستحدثة من 140000 خلال الفترة (1980-1984) الى (75000) منصب خلال الفترة 1985-1989، أول مظاهر هذه الانعكاسات، والشكل أدناه يوضح تطور معدلات البطالة وتطور أسعار النفط خلال 1970-2010.

[1] بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية استخدام تقنية Uar للفترة 1970-2010 رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3-2011-2010 ص ص 28-29.

الشكل 12: تطور معدلات البطالة وتطور أسعار النفط خلال الفترة (1970-2010).

المصدر: بن سبع حمزة، مرجع سبق ذكره ص 28.

المطلب 02: أثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر.

1- الاستثمار العمومي والبطالة للفترة 1990-1998:

في نهاية الثمانينات دخلت الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه والصناعات المصنعة نحو اقتصاد السوق، فقامت بإجراء إصلاحات اقتصادية تهدف الى إعادة هيكلة القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير، الا ان هذه الإصلاحات المطبقة لم تأت بالنتائج المنتظرة، بل وعلى العكس من ذلك فقد زادت حدة الازمة الاقتصادية، وطبقت الجزائر أول برنامج تثبيت لمدة سنة بعد امضاءها اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 مارس 1989 تحصلت بموجبه على قرض تقدر قيمته 300 مليون دولار.[1]

الجدول 10: تطور معدل البطالة والاستثمار العمومي للفترة 1990-1998.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة	19,66	20,59	23,42	23,15	24,30	28,10	28,20	28,60	28,00
الاستثمار ع	47,70	58,30	144	185,21	235,92	285,92	147,01	201,64	211,88
نسبة الاستثمار العمومي من الناتج الداخل الخام %					15,86	14,26	6,77	7,25	7,49

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات وزارة المالية.

وسعيا لتعميق الإصلاحات في المجال الاقتصادي ابرمت الجزائر اتفاق ثاني بتاريخ 03 جوان 1991 تحصلت بموجبه على قرض يقدر بـ 300 مليون من حقوق السحب الخاصة (DTS)، أي ما يعادل 403 مليون دولار، مع خدمة دين تقدر بـ 16 مليار دولار لسنتي 1990-1992 وتم الشروح في تطبيق الإصلاحات بهدف

[1] بلقاسم رحالي، دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، مداخلة حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة المركز الجامعي برج بوعريريج 2010 ص 5.

تخفيض عجز الميزانية والتحكم أكثر في السياسة المالية من خلال تقليص حجم الانفاق الحكومي، الشيء الذي أدى الى تحقيق فائض في الميزانية بـ 36,8 مليار دج سنة 1991، لتعود حالة العجز للميزانية في 1992 و1993 بـ 108,267 و162,678 مليار دج على التوالي. بسبب تراجع أسعار البترول خلال الفترة 1991-1993، أما معدلات البطالة فارتفعت لتبلغ 23,15% سنة 1993، كما شهدت السنوات الأولى من التسعينات ظهور ضغوط تضخمية ساهمت في انخفاض قيمة الدينار بالإضافة الى انخفاض كبير في سرعة دوران النقود وتدهور الحساب الجاري الخارجي نتيجة للانخفاض في أسعار النفط.[1]

وعلى خلفية الاختلالات السابقة واستمرار انخفاض أسعار البترول خلال سنة 1994 دخلا للاقتصاد الجزائري أزمة خانقة خاصة فيما تعلق بميزان المدفوعات، أجبرت السلطات الى اللجوء الى اختيار إعادة جدولة الديون الخارجية، فتم التوقيع أولا على برنامج التثبيت لمدة سنة في ماي 1994 وبعدها تمت صياغة اطار السياسة الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي والذي مدته 3 سنوات، صادق عليها مجلس محافظي الصندوق خلال الندوة العادية في نهاية شهر ماي من سنة 1955 مما أتاح للجزائر الحق في استخدام مواردها والاستفادة من دعم مالي في اطار تسهيل التمويل الموسع لدعم الإصلاحات، ومن أجل إعادة التوازنات على المستوى الداخلي والخارجي وتحقيقا للانتعاش الاقتصادي ببلوغ معدلات نمو عالية كان على الدولة أن تلتزم بعدة شروط منها تحقيق لتوازن الداخلي والخارجي بتقليل وترشيد النفقات العمومية، وخفض وتيرة التوسع النقدي، وفتح المجال أمام القطاع الخاص، بخوصصة مؤسسات القطاع العمومي.

وكان من نتائج تطبيق الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات الدولية أن عاد التوازن للميزانية سنتي 1996-1997، أما حجم الاستثمارات العمومية فعرف زيادة باستثناء سنة 1996 التي بلغ فيها 147,01 مليار دج، أي بانخفاض يقارب 40% مقارنة بسنة 1995 ويتضح من خلال الجدول سعي الدولة الى تقليص حجم الانفاق العمومي حيث انتقلت نسبة الانفاق الاستثماري من الناتج الداخلي الإجمالي من 15,86% سنة 1994 الى 8,50% خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي تطبيق لشروط صندوق النقد الدولي، هذه المعطيات واضافة الى تسريح العديد من العمال في سبيل إعادة بناء القطاع العمومي الاقتصادي بين 1997 و1998 جعلت معدلات البطالة تسجل أرقاما قياسية مستقرة عند حدود 28% رغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة في سبيل استرجاع الاستقرار الأمني.[2]

2- الاستثمار العمومي والبطالة للفترة 1999-2010:

انطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الانفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صيانة برامج استثمارية طويلة المدى تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم نمو الاقتصاديين خلال الفترة 2001-2009.

[1] بلقاسم رحالي، مرجع سبق ذكره، ص 5.
[2] بلقاسم رحالي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الجدول 11: تطور معدل البطالة، الاستثمار العمومي من 1999 الى 2010.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة %	9,20	0,00	8,40	5,70	3,70	7,70	5,30	2,30	1,80	1,30	0,20	0,00
الاستثمار بالمليار دج	86,98	21,92	57,39	52,93	32,58	39,05	06,84	92,28	442	973	926	943

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وزارة المالية.

تقرير صندوق النقد الدولي عن الجزائر، رقم 39/11. مارس 2011.

في جوان 2001 تم الإعلان عن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي حددت مدته بثلاث سنوات من 2002 الى 2004 بهدف دعم النمو وإنعاش المحيط الاقتصادي وسخر له غلاف مالي يقدر بـ 07 مليار دولار إضافة الى انشاء صندوق تنمية الجنوب الذي شمل 13 ولاية من الجنوب بغلاف مالي قدره 25 مليار دج، ومن أهم النتائج المحصل عليها من تطبيق هذه البرامج انتقال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 179893 مؤسسة سنة 2001 الى 188544 مؤسسة سنة 2002 بالإضافة الى خلق أكثر من 457400 منصب عمل جديد نصفها دائم هذا ما سمح بامتصاص جزئ للبطالة المتراكمة خلال الفترة السابقة.[1]

خلال سنة 2003 تأكد تحسن التشغيل وما تركه من نتائج على تراجع البطالة حيث ارتبط عدد مناصب الشغل المنشأة في هذه السنة أساسا بالنفقات العامة وسيما برنامج الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني لتطوير الفلاحة وأجهزة تشغيل الشباب فتم انشاء حوالي 800000 منصب شغل وبلغ عدد المناصب التي تم انشاءها في إطار السياسات العمومية خلال السداسي الأول من سنة 2004 حوالي 537930 منصب شغل توزعت كالاتي:

- أجهزة التشغيل 348676 منصب.
- مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 98700 منصب.
- والبرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية 90554 منصب.

في سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 ويتضمن محورين الأول يقوم على بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار، لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية، أما الثاني فيقوم على التحكم في الانفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وتحسين إدارة الدين العام خلال هذا البرنامج تم بعث عديد المشاريع مع شركاء أجانب منها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كلم، انجاز مليون وحدة سكنية والشيء الملاحظ أنه خلال هذا البرنامج عرف حجم الاستثمار العمومي معدلات نمو جد مرتفعة بلغت في متوسطها حوالي 23% سنويا هذا ما أدى الى توفير عدد معتبر من مناصب الشغل وهو ما يفسر الاتجاه التنازلي لمعدلات البطالة والتي بلغت في المتوسط 12,06%.

[1] بلقاسم رحالي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

المطلب 03: دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر 1990- 2020 وترتيبات مكافحة البطالة في الجزائر.

ان للنشاط الاقتصادي تأثير مباشر على معدلات البطالة من خلال التغير الذي يحصل على حجم اليد العاملة (المشتغلة والعاطلة عن العمل) فنجد أنه في حالة الازدهار والتوسع الاقتصادي الذي يصاحبه زيادة في النشاط الاقتصادي تزيد مناصب الشغل عما كانت عليه من ذي قبل وهذا تعايشا مع الزيادة في المخرجات من السلع والخدمات وأما في حالة الانكماش والركود الاقتصادي الذي يصاحبه انخفاض في النشاط الاقتصادي فان مناصب الشغل تتقلص وهذا نتيجة لانخفاض الاستهلاك وبالتالي انخفاض الإنتاج.[1]

فتغير معدلات النمو الاقتصادي يؤدي حسب المقاربة القياسية الى انخفاض معدل البطالة بنسب متفاوتة تفسر عادة بطبيعة النمو الاقتصادي المحقق وكذلك فان ارتفاع معدلات البطالة يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل تحدده طبيعة البطالة ومصدرها ومدى ارتباطها بالقطاعات الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي.

نظرا للاهتمام الكبير الذي يلقاه كل من مفهوم البطالة والنمو الاقتصادي لدى الباحثين والدارسين فان العديد من الدراسات والبحوث تؤكد على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة في أي اقتصاد.[2]

العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي: الاسقاط على حالة الجزائر للفترة 1980 – 2020:

1. النمو الاقتصادي في الجزائر 1980 – 2020:

على الرغم من الاستمرارية نسبيا في معدلات النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر على مدى الفترة 1980 - 2019 ، الا أنها تتميز بالتذبذب ضمن جمال محصور بني 4 % و 2% مع وجود طفرات قليلة نحو الارتفاع حيث بلغ 6 % خلال سنة 1986 وانخفض إلى 1% في سنة 2019 كما انه شهد انخفاضا حاد في سنة 2020 يحاكي ذلك المسجل في سنة 1980 (5 - %)على اثر تلقي الاقتصاد لصدمة مزدوجة تمثلت في تداعيات جائحة كوفيد -19 وانهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، والانخفاض، بسبب الهيكل الاقتصادي القائم على القطاع الواحد تبعا لما يوضحه الشكل الموالي:

[1] مالكي عمر، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وفق قانون اوكن في الجزائر، مجلة الافاق العلمية، المجلد 13 العدد 1، سنة 2021، ص ص 790-791.
[2] مالكي عمر نفس المرجع، ص ص 790-790.

الشكل 13: تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر 1980 – 2025.

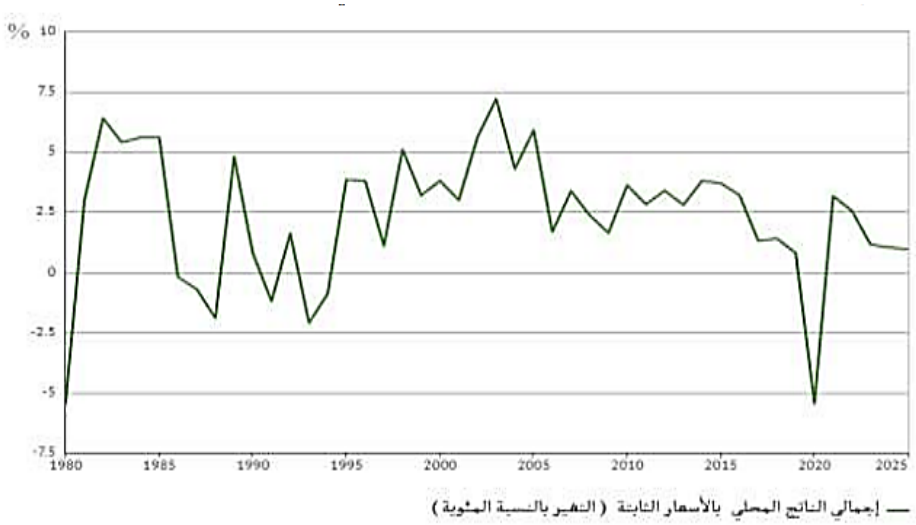

المصدر: براجي صباح، تحليل ظاهرة البطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي الجزائري للفترة 1980-2019 دراس قياسية، المجلد السابع العدد 2 سنة 2021، ص 283.

لم يتجاوز متوسط معدل النمو الاقتصادي الحقيقي3,9% خلال الفترة 2001- 2010 ،ما عدا الفترة 2001 – 2005 حيث أن متوسط معدل النمو تطور بوترية سريعة، بيد أنه عاد للانخفاض وحقق تطورا بطيء على مدى الفترة 2006 – 2014 ،ويفسر ذلك بتبعية تطور معدلات النمو المحققة لحركة أسعار النفط في السوق العالمية، الذي بلغ أدنى مستوياته خلال سنتي 2006 و2008 ،حيث شهدت سنة 2006 تراجعا في الصادرات النفطية بسبب ظروف متعلقة بالصناعة النفطية في الجزائر، أما في سنة 2008 فقد شهد الاقتصاد العالمي أزمة مالية واقتصادية حادة أدت إلى انكماش في الطلب العالمي، مما أثر سلبا على الطلب في السوق النفطية، ويفسر تراجع معدلات النمو خلال السنوات الأخيرة بتراجع عائدات الصادرات النفطية في ظل تواصل انخفاض أسعاره في السوق الدولية (تراجع منو قطاع المحروقات بحوالي 6%في سنة 2009 و2,6 % في سنة 2010) بسبب تناقص إنتاج النفط لأسباب تقنية، والمنافسة المفروضة على الأسواق التقليدية للجزائر ، وتجدر الإشارة إلى أن معدل النمو المرتفع نسبيا والمحقق خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 على الرغم من تواصل موجة الانخفاض في أسعار النفط، يفسر باعتماد الجزائر على الفوائض المالية المتراكمة لتنشيط الطلب المحلي ومساندة النمو الاقتصادي بيد أن استمرار انخفاض أسعار النفط لفترة أطول سوف يؤثر على استدامة معدلات النمو المحققة وهو ما تأكد بعد إعلان الجزائر الدخول ضمن سياسة ترشيد النفقات – في الحقيقة المصطلح الصحيح هو التقشف- عبر قانون المالية 2017 بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الاسواق العالمية والذي شهدته سنة 2015 ،حيث انخفضت أسعاره في الأسواق العالمية بنسبة 49% . وعلى الرغم من تبني الجزائر النموذج الجديد للنمو ضمن خطة الجزائر 2030 الذي يستهدف تنشيط القطاع غير النفطي برفع معدل منوه إلى 6,5 % وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج إلى (10 %) وفي هذا السياق فإن الخطة 2015- 2019 هدفت إلى تحقيق معدل منو أقوى وأكثر استدامة قدر بحوالي 7 % .

خلال سنة 2016 بقي النمو الاقتصادي قوي نسبيا مدفوع بالنمو المعتبر لقطاع المحروقات) بلغ منو قطاع المحروقات 7,7 % في سنة 2016) حيث بلغ 3,3% مقارنة بحوالي 3,7 % في سنة 2015 ويفسر التراجع الطفيف في معدل النمو الاقتصادي المحقق بتراجع أداء القطاع غير النفطي لصالح القطاع النفطي) إنما يضعف أداء الاقتصاد الجزائري ويفسر ارتفاع فجوة الإنتاج وتكلفة البطالة، وعدم التخصيص الأمثل للموارد في التوسع في القطاع النفطي وما يضفيه ذلك من سمات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية أي باختصار سمات الاقتصاد الريعي (حيث أن النمو خارج قطاع المحروقات بلغ2,3 % في سنة 2016 مقارنة بمعدل منو قدر ب5% في سنة 2015 .

كما ارتفعت وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر إلى 2,3 % في سنة 2018 مقابل 2 % في سنة 2017 ومرد ذلك عودة انتعاش أسعار النفط، ودخول الاقتصاد العالمي ضمن مرحلة التعافي، واعتماد الجزائر حزمة من الإجراءات المهمة، والتي تمثلت في تخفيض فاتورة الواردات، وخاصة الواردات الاستهلاكية، واللجوء إلى الاقتراض الداخلي وتمويل عجز الموازنة من خلال صندوق ضبط الإيرادات...، في ظل هذه المعطيات كان من المتوقع أن تستمر وتيرة الارتفاع للنمو الاقتصادي أو على الأقل المحافظة على نسب النمو المحققة عند حدود 2,5% خلال سنتي 2019 و2020 ،إلا أن معدل النمو الاقتصادي لم يتجاوز 0,7 % في سنة 2019، وهو ما دفع صندوق النقد الدولي إلى توقع انكماش الاقتصاد الجزائري 5,2 % في سنة 2020 بما يجسد أزمة حقيقة لم تشهدها الجزائر منذ سنة 1980 و بالتالي العودة إلى تسجيل معدلات بطالة قياسية تحاكي تلك المسجلة في مرحلة الثمانينات خاصة بعد الأوضاع التي يشهدها العالم بسبب جائحة كوفيد -19 و على الرغم من توقع تحسن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في سنة 2021 في إطار موجة الانتعاش التي من المحتمل أن يعيشها العالم) تشير معطيات الاقتصاد العالمي لسنة 2020 و الدخول إلى مرحلة الموجة الثانية من جائحة كوفيد – 19 إلى أوضاع أكثر سوء من تلك المسجلة(إلا أنها سوف تعود للانتكاس إلى غاية 2025 تبعا لما يوضحه الشكل رقم 13 : في ظل عدم استقرار أسعار النفط .

بصفة عامة إن معدلات النمو المحققة تعتبر متواضعة مقارنة بالإمكانيات والموارد التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، وغير كافية لتنشيط الاقتصاد، وبعث ديناميكية إنتاجية، وخلق فرص التوظيف، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، ومن أسباب الانخفاض المزمن في النمو الاقتصادي الحقيقي عدم قدرة البلدان العربية عموما، والاقتصاد الجزائري خصوصا على الانتقال من النموذج الاقتصادي القائم على الريع والاستيراد إلى نموذج اقتصادي مستدام يحقق مكاسب في القيمة المضافة والإنتاجية، و يلبي احتياجات السكان من فرص العمل في الأجل الطويل[1].

2. البطالة :

يمكن توصيف تطور معدلات البطالة في الجزائري ضمن مرحلتين أساسيتين، حيث تميز الاتجاه العام لتطور معدلات البطالة بالارتفاع المطرد بسبب تداعيات الأزمة النفطية 1986،كما تعقدت وضعية الاقتصاد الجزائري نتيجة السياسة الاقتصادية المتبناة تحت وصاية صندوق النقد الدولي والمتمحورة حول حزم برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات، حيث انتقل من 13,59 % في سنة 1985 إلى 16,14

[1] الاسكوا 2016 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسية، بطالة الشابات في المنطقة العربية: أسباب وحلول، بيروت لبنان، الأمم المتحدة، ص 8.

%في سنة 1986 أما في سنة 2000 ،فقد بلغ مستويات قياسية وصلت إلى 29,5 % ،وبعد سنة 2000 اتخذت معدلات البطالة اتجاها عاما نحو الانخفاض، بفعل التحول في طبيعة السياسات الاقتصادية المتبناة و التخلي عن تلك المصممة تحت وصاية مؤسسات بروتون وودز، وعلى الرغم من وجود حالة من التذبذب الطفيف إلا أن انخفاض معدل البطالة وصل إلى مستويات قياسية نسبيا مقارنه بالمعدلات المسجلة خلال فترة الثمانينات، تبعا لما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 14: تطور معدلات البطالة في الجزائر 1980 -2025.

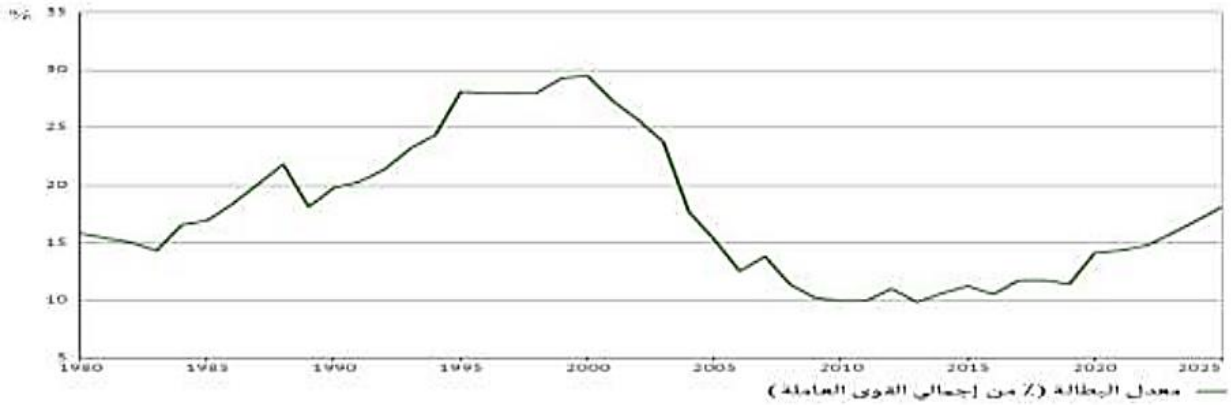

المصدر: براجي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 240.

إن الانخفاض الهام لمعدل البطالة في الجزائر و الذي انتقل من 29,5 % في سنة 2000 إلى 10 % خلال السنوات الأخيرة كان مدفوعا بتحفيز الاستثمار العام على اثر الطفرة النفطية، التي حققت الجزائر على إثرها فوائض مالية معتبرة وجهت نحو تبني سياسة اقتصادية قائمة على سياسة مالية توسعية (التوسع في الإنفاق العام) وهو ما يثير تساؤلات جوهرية حول مدى استدامة موجة الانخفاض في معدل البطالة، بالنظر إلى طبيعة الاستمارات المولدة للنمو القادر على استيعاب معدلات البطالة، وبعث الوظائف بسبب ضعف الاستثمار الإنتاجي الذي يغذي العلاقة السلبية بين تطور معدلات النمو وتطور معدلات البطالة، وفي ظل الهيكل الاقتصادي القائم .على الرغم من تراجع معدلات البطالة من 11,2 % من القوى العاملة في سنة 2015 إلى 10,5 % في سنة 2016 إلا أنها عادت للارتفاع لتبلغ 11,99 % في سنة 2017 و 11,88 % في سنة 2018.

وتقريبا عند نفس المستوى في سنة 2019 حيث قدرت بحوالي 11,70 % من إجمالي القوى العاملة[1] و يتوقع أن تتخذ توجها عاما نحو الارتفاع خلال المرحلة القادمة بالنظر للوضعية غير المستقرة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري على الصعيد السياسي والأمني، و كذلك الاقتصادي، حيث يعاني من أزمة مزدوجة بسبب انهيار أسعار النفط و تداعيات جائحة كوفيد -19 ،حيث انخفض نمو الناتج المحلي الاجمالي من 3,8% في سنة 2014 إلى أقل من 1% في الربع الثالث من عام 2018 .كذلك ارتفع معدل التضخم من 5,6 % في سنة 2017 الى 7,4% في سنة 2018.[2]

[1] البنك العالمي 2020.
[2] صندوق النقد الدولي 2018.

3- العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة:

لتوضيح الاتجاه العام لديناميكية كل من النمو الاقتصادي والبطالة عبر الزمن ولمحاولة استخراج العلاقة العكسية التي جاء بها قانون أوكن، خلال الفترة المدروسة 1990-2018 اتباعا للشكل الموالي:

الشكل 15: تطور معدلات النمو الاقتصادي ونسب البطالة في الجزائر.

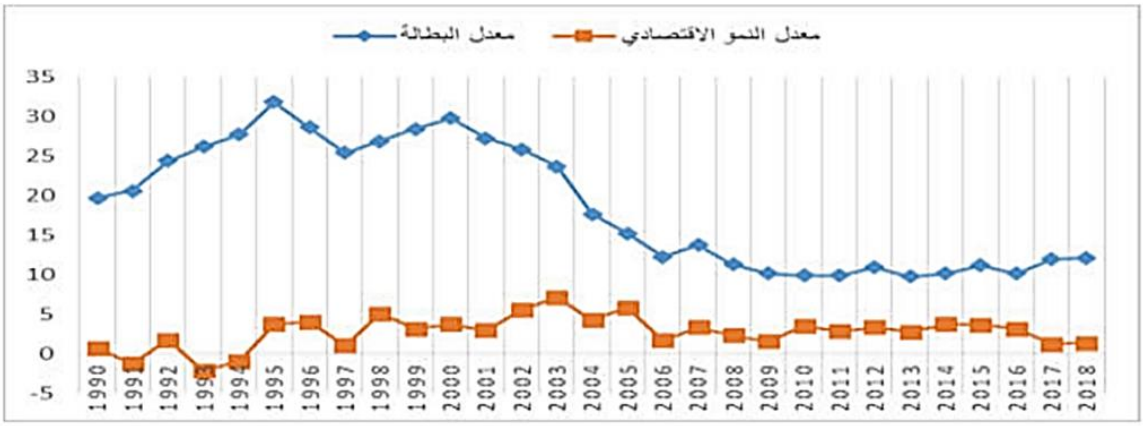

المصدر: مالكي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 791.

إن تتبع تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة عبر الزمن (على مدى الفترة 1991- 2010 لا يوحي بوجود علاقة ارتباطيه عكسية على النحو الذي جسده "أوكن"، نظرا لخصوصية وطبيعة البطالة في الاقتصاد الجزائري فمعدلات البطالة في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بهيكل الاقتصاد) في نظرة تحليل عميقة فإن تبعية أداء الاقتصاد الجزائري لحركة أسعار النفط في الأسواق العالمية، و التي بدورها خاصة لمتغيرات معقدة خاصة البارامترات خارج السوق، يجعل المتغيرات الكلية وعلى رأسها النمو الاقتصادي، و البطالة تستجيب لصدمات الارتفاع و الانخفاض في أثر مزاحمة سلبي على أداء السياسات المصممة على مستوى الاقتصاد الوطني (وتحتاج إلى سياسات طويلة الأجل تعتمد على تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات الذي يمثل الوزن الأعلى ضمن بنية الاقتصاد الجزائري، حيث يتسم هذا القطاع بضعف استيعابه لليد العاملة، فضلا عن أنه يستهدف تلك المؤهلة وذات المستوى التعليمي العالي، مما يؤدي إلى حدوث فجوة تتجسد في قوة نشطة غير مستوعبة في صورة بطالة نظرا لعدم التجانس بين هيكل البطالة وبنيتها تبعا لمعطيات السن والجنس) بلغت نسبة البطالة لدى الإناث 20,45 % من القوى العاملة و9,61 % سنة 2020، الفضاء المكاني، والمؤهل التعليمي، وقوة الاستيعاب لدى القطاعات المكونة لهيكل الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يجعل تحويل أثر النمو على البطالة لاستيعابها والحد منها ضعيف نسبيا.[1]

[1] براجي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 242.

4- ترتيبات مكافحة البطالة في الجزائر:

لقد سعت الدولة الجزائرية ومنذ استقلالها إلى إعداد برامج لترقية الشغل ومحاربة البطالة إلا أن الإلحاح على مثل هذه البرامج لم يأت إلا مع أواخر الثمانينات إثر الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد، حيث عملت على مواجهة تدهور سوق الشغل بإنشاء أجهزة جديدة بديلة لإدماج الشباب مهنيا وكذلك أجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية.

- **عرض أجهزة التشغيل:**[1]

قررت السلطات العمومية إنشاء عدة آليات للتشغيل منذ1987 ، خصصت للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم من 16 إلى 30 سنة، وهذا من أجل امتصاص البطالة التي عرفت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات معدلات مرتفعة، وكون أجهزة التشغيل متعددة، سنحاول التطرق إلى أهمها لنتمكن فيما بعد من معرفة مدى فعاليتها في مجال التشغيل.

- **برامج تشغيل الشباب (PEJ):**

هو برنامج كان موجها للشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16-27 سنة وذلك خلال الفترة (1987-1989) ويهدف الى:

* تشغيل الشباب عن طريق خلق مناصب شغل أو برامج للتكوين.
* منهج تأهيل للشباب قصد مساعدتهم في الإدماج المهني وذلك في الأشغال ذات المنفعة العامة عن طريق أنشطة زراعية، صناعية، بناء وري.... الخ.
* محاولة إقناع المقاولين المحليين للدخول في عملية التشغيل سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص وذلك بالتنسيق مع البلدية.

تتمثل هذه البرامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت في "ورشات منفعة عامة" ، التي تنظم من طرف الجماعات المحلية والمديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات والبناء والأشغال العمومية، كذلك نجد برامج تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية.

تمول الدولة هذه البرامج عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب، حيث أن الإعانات المقدمة تحدد وفق عدد المستفيدين ومستوى الأجر الذي يربط بالأجر الوطني الأدنى المضمون الساري المفعول آنذاك وهذا مهما كان مستوى تأهيل المرشحين، إلا أن تطبيق مختلف هذه البرامج كشف عن وجود نقائص، من بينها نجد:

* أغلب مناصب العمل هي مناصب مؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة.
* سوء التنظيم بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق النشاطات ومتابعتها ولهذا تقرر إنشاء جهاز جديد مع بداية 1990 لاستخلاف برنامج تشغيل الشباب وهو جهاز الادماج المهني للشباب.

[1] قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة -دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، السنة 2009-2010 ص ص 40-44.

- **الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية (ESIL):**

أنشئت سنة 1990 في إطار جهاز الادماج المهني للشباب DIPJ الذي يهدف ل تصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب.

وهي مناصب عمل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية لا تتجاوز مدتها السنة بأجر شهري لا يتعدى 2500 دج والذي لم يتغير منذ1990 ، يستفيد منها الشباب العاطلون عن العمل الذين لا يتمتعون بمؤهلات كبيرة، ويدخلون سوق الشغل لأول مرة لاسيما في المناطق المحرومة من البلاد.

يهدف الجهاز إلى استغلال إمكانيات التشغيل المتوفرة على ا لمستوى المحلي في بعض القطاعات الاقتصادية كالفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الري والغابات، وقد كان للمرونة الكبيرة في تسيير هذا النوع من التشغيل من حيث اختيار المشاريع وطبيعة الأشغال ومدتها، جعل من هذا البرنامج الأداة الملائمة لتدعيم الجماعات المحلية في نشاطاتها لصيانة التجهيزات الجماعية والهياكل الاجتماعية.

- **النشاطات ذات المنفعة العامة (AIG):**

يتعامل هذا الفرع من الشبكة الاجتماعية مع الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للعمل وكذا العاطلين عن العمل ويتم تشغيلهم في نشاطات ذات منفعة عامة في ورشات البلديات، ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للتشغيل والاستفادة من الحماية الاجتماعية.

تحدد الاستفادة من البرنامج بشخص واحد لكل عائلة، ويعطي حق الاستفادة من أجر تبلغ قيمته 3000 دج شهريا، ويحق للمستفيدين التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة ومن خدمات الضمان الاجتماعي، لكن لا يعتبر هذا النوع من التشغيل كمصدر لعمل مأجور بل هو حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن.

إن طبيعة العمل المقترح غير محددة بما أنها تعتبر مهنة تدخل في إطار" نشاطات ذات منفعة عامة" ، وبالتالي فالفرق الوحيد الذي يميز هذا النوع من الوظائف والوظائف المؤجرة بمبادرة محلية هو الأجر الذي يقدر 2500 دج شهريا في هذه الأخيرة مقابل 3000 دج شهريا بالنسبة للتعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة.

- **الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الإستعمال المكثف لليد العاملة (TUPHIMO):**

أنشئ هذا الجهاز سنة1997 ، يهدف إلى معالجة البطالة خاصة بطالة الشباب والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة والضعيفة، ويهدف بالدرجة الأولى إلى إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة خاصة في المناطق التي تكون معدلات البطالة فيها مرتفعة، وذلك من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات حيث تكون هذه المناصب عبارة عن نشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عال من التقنية ولا معدات ضخمة، وتتم هذه النشاطات من خلال الاتفاق بين الوزارات المعنية وهي:

* الوزارة المكلفة بالعمل.
* الوزارة المكلفة بالتنمية العمرانية.
* وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

يقدر متوسط تكلفة إنشاء منصب شغل بحوالي 9034 دج شهريا تمثل أساسا الأجر، كما أن ثلثي الأشخاص الموظفين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و30 سنة، و60 % منهم يعانون من البطالة منذ أكثر من سنة، أما الباقي أي 40 % فهم يبحثون عن عمل لأول مرة، و50 % منهم يبحثون عن عمل لأكثر من سنتين، أما المتقبلين للعمل في الورشات الذين لم يبلغوا سن الأربعين فيمثلون 70 % من العدد الإجمالي للموظفين، وتبلغ نسبة الأشخاص الذين شغلوا تلك الوظائف من قبل حوالي 55 %، و20 % من المتقبلين للعمل في الورشات يحملون شهادات جامعية.

- **عقود ما قبل التشغيل (CPE):**

يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب، و تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز، و الذي يخص برنامج مكافحة بطالة الشباب الذين تفوق أعمارهم 19 سنة و لا تتجاوز 35 سنة و الحائزين على شهادة التعليم العالي (البكالوريا + 4 سنوات)، إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين (تقنى سامي) و الباحثين على منصب شغل لأول مرة، حيث يدمجون لدى الهيئات المستخدمة العمومية و الخاصة بما فيها تلك التابعة لقطاع المؤسسات و الإدارات العمومية و يتم تعيينهم في مناصب عمل فعلية ملائمة لمستوى تكوينهم.

تحدد مدة عقد التشغيل الأولي بسنة واحدة ويمكن تمديدها استثنائيا مرة واحدة لمدة ستة أشهر حيث يخفض على إثرها الأجر بنسبة 80%.

يتم تمويل عقود التشغيل من طرف حساب الخزينة الخاص، وتكون الأجور محددة كما يلي:

-يتقاضى الحائزون على شهادة جامعية 6000 دج شهريا بالنسبة للعام الأول و 4500 دج شهريا عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز 6 أشهر.

-يتقاضى التقنيون السامون 4500 دج شهريا خلال العام الأول و 3000 دج شهريا عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز 6 أشهر.

إن الأهداف التي سطرها برنامج عقود ما قبل التشغيل تنقسم إلى قسمين:

* **بالنسبة للشباب:**

-معالجة مشكل بطالة الشباب الحائز علي شهادات و المقصيين من البرامج السابقة لتشغيل الشباب.

-السماح للشباب الحائزين علي شهادات الاستفادة من خبرة مهنية و مهارة توافق اختصاصهم.

-الرفع من امكانيات الإدماج المهني الدائم بعد فترة ما قبل التشغيل.

* **بالنسبة للمستخدم:**

-تحسين نسبة التأطير بإدخال التقنية من خلال توظيف يد عاملة مؤهلة.

مع العلم أنه يطلب من المرشحين المؤهلين الاستفادة من عقود ما قبل التشغيل ضرورة التسجيل في وكالة محلية للوكالة الوطنية للتشغيل، وتمنح الوكالات للمعنيين شهادة تسجيل ثم تقوم بإرسال قوائم الأسماء شهريا إلى مندوبيات تشغيل الشباب.

خلاصة الفصل:

بعد تتبع مسار البطالة في الجزائر نسجل في الفترة بين 1986-2019 تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط وتزامن أزمات مالية عالمية عديدة عصفت بالدول النامية والمتقدمة.

أما معدلات البطالة في الجزائر فالمعدل العام لفترة الدراسة 19,99% في المتوسط، أما أعلى متوسط قد سجل في الفترة 1991-2000، نتيجة الإصلاحات الهيكلية وانتهاج سياسة الخوصصة إضافة الى تأزم الوضع الأمني والاقتصادي مما كان له واضح الانعكاس على مستويات البطالة.

وبخصوص تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، تشير النظرية الاقتصادية أن معدلات البطالة كمتغير تابع ترتبط بعلاقة عكسية مع نمو الناتج كمتغير مستقل ومن خلال إحصائيات السلسلة الزمنية الممتدة من 1986-2019 تظهر العلاقة العكسية أنها لا تبدو متناسبة.

الخاتمة:

ان معرفة الأثر المتبادل بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة يعتبر من العوامل المهمة لفهم كيفية التأثير على البطالة، باعتبار ان السياسات الاقتصادية توضع عادة لزيادة معدلات النمو وليس لتخفيض نسب البطالة السائدة.

لذلك فان التحليل النظري أو المقاربات النظرية لظاهرة البطالة، قد تفقد أهميتها إذا لم تأخذ بعين الاعتبار العلاقات السببية المثبتة في الواقع. وقد حاولنا من خلال هذه المذكرة أن نحلل أثر معدلات النمو الاقتصادي على تغير نسب البطالة في الجزائر للفترة 1986-2019.

نتائج الدراسة:

- من خلال الدراسة تأكدنا من وجود اختلاف في تفسير البطالة حيث أن تفسير أزمة البطالة السائدة في فترة ما من الزمن يرتبط بالوضع الاقتصادي السائد في تلك الفترة.
- ان البطالة ظاهرة وواقع معقد وتحمل في طياتها عدة اثار سلبية تنعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وان استمرارها وعدم الاهتمام بها يزيد من حدتها مما ينجر عنها تبعات خطيرة على المجتمع.
- أسعار البترول هي من المتغيرات التي تؤثر إيجابا على معدل البطالة فانه عند ارتفاع أسعار النفط فانه يدفع بالقطاعات الاقتصادية للأمام ويعتبر محرك للاقتصاد الوطني رغم انه لا يستعمل يد عاملة كبيرة فهو يشغل سوى 3% من اليد العاملة الكلية.
- لقد تمكنت الجزائر من ضبط معدل البطالة في الفترة الأخيرة مقارنة بما كانت عليه باتخاذ تدابير وإجراءات وترتيبات لمحاربة البطالة تعلقت أساسا بأجهزة التشغيل المؤقت، التي لم ترق لتكون سياسة فعالة للحد من هذه الظاهرة بل حل مؤقت فقط.

اختبار صحة الفرضيات:

لقد قامت الدراسة على ثلاث فرضيات سيتم اختبارها فيما يلي:

- بخصوص الفرضية الأولى والتي تنص على وجود اختلاف في وجهات النظر فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والبطالة توصلنا لإثباتها وذلك بالتركيز على النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية حول عمل اليات السوق والذي يتمثل في مجموعة من القوانين المفسرة لسلوك المنتج والمستهلك وقدمت تصورا للرفاهية مبنيا على القوانين الجزئية من خلاله يسعى المنتجين لتحقيق اعلى ربح وهو ما يضمن استدامة النمو الاقتصادي في حين يرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل وعليه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.
- أما الفرضية الثانية فقد أثبتنا أن البطالة تتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية من بينها الاستثمار العمومي وأسعار النفط.
- أما الفرضية الثالثة التي نصت على وجود علاقة عكسية بين معدلات النمو الاقتصادي والبطالة توصلنا لإثباتها من خلال تحليل العلاقة بين البطالة كمتغير تابع ترتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي كمتغير مستقل.

اقتراحات:

- ان تنويع الصادرات خارج المحروقات وتفعيل الاقتصاد الوطني تكون له اثار إيجابية على تحريك النمو الاقتصادي وبالتالي انشاء مناصب شغل جديدة.
- ضرورة الاستمرارية والتطوير في سياسات الدولة المتعلقة بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها تمثل مدخلا مهما لتوفير مناصب الشغل وخفض معدلات البطالة، كما تسمح بالتحول بشكل تدريجي من النمط الريعي الى النمط الإنتاجي الصناعي.
- ضرورة الاستفادة من برامج التأهيل والدعم في إطار اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية، من أجل تطوير المنتجات المحلية وزيادة تنافسيتها، لتمكينها من اختراق الأسواق العالمية مما يسمح بانعكاس ذلك على مستويات البطالة.

افاق الدراسة:

كأفاق بحثية لهذه الدراسة نقترح دراسة الأسباب الحقيقية للبطالة في الجزائر باعتبارها من الدول النفطية.

حيث مكنت الدراسات الحديثة لصياغة اقتراحات بخصوص وضع السياسات الاقتصادية بهدف التحكم في معدلات البطالة عند مستوياتها الطبيعية.

قائمة المراجع:

كتب:

1. احمد سليمان حضاونة، اقتصاديات العمل والبطالة، دار الياقوت، عمان الأردن، 2015.
2. بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، بيروت النويري، ط 1 – 2010.
3. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة الكويت سنة 1998.
4. طالب محمد عوض، مدخل الى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان الأردن 2004.
5. عايب وليد عبد الحميد الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر لبنان 2010.
6. محمود حسين الوادي واخرون، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

أطروحات:

7. بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية استخدام تقنية Uar للفترة 1970-2010 رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3-2011-2010.
8. بن سمينة دلال تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة الجزائر.
9. دموش وسيلة، أزمة البطالة في الجزائر واقعها وافاقها: دراسة تحليلية للعشرية الأخيرة مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل واستشراف اقتصادي سنة 2009-2010.
10. زروخي صباح أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية (1986-2015)، أطروحة دكتوراه سنة 2016-2016.
11. قسميوري، أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة) دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1992-2018 رسالة دكتراه 2020-2021.
12. قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة -دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، السنة 2009-2010
13. كبداني سيد أحمد أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2011-2013.
14. مدلس شكري، اليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية سنة 2017-2018.
15. مسعودي زكريا، تقييم فعالية برامج الاصطلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية وعلوم تسيير، قسم علوم اقتصادية، سنة 2018-2019.

16. ميهوب مسعود، دراسة دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1990-2015 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية (غير منشورة) تخصص علوم تجارية جامعة المسيلة 2016-2017.
17. الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي قسم العلوم الاقتصادية سنة 2018.

مجلات:

18. براجي صباح، تحليل ظاهرة البطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي الجزائري للفترة 1980-2019 دراس قياسية، المجلد السابع العدد 2 سنة 2021.
19. بلقاسم رحالي، دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، مداخلة حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة المركز مالكي عمر، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وفق قانون اوكن في الجزائر، مجلة الافاق العلمية، المجلد 13 العدد 1، سنة 2021، المركز الجامعي برج بوعريريج 2010.
20. بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج الإنعاش الاقتصادي المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 46 مارس 2017.
21. بوحفصي حاكمي، دربال عبد القادر، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر-مجلة Les cahies du MECAS جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان أفريل 2007.
22. رحيمي عيسى واخرون، ظاهرة البطالة مفهومها، أسبابها واثارها مجلة ارتقاء البحوث والدراسات الاقتصادية العدد 00 سنة 2018.
23. سمير حافصي، عبد القادر خليل، دراسة قياسية لاثر نمو الناتج المحلي على البطالة في الجزائر باستخدام نموذجARDL خلال الفترة 1990-2019 مجلد 6 العدد 2.
24. طالب سومية شهيناز، دليبق محمد البشير، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني، خلال الفترة 1990/2012 مجلة البحوث الاقتصادية والمالية العدد السادس 12 2016.
25. مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث جامعة ورقلة العدد 23-2012.
26. مؤسى رحماني، حنان بقاط، نمدجة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2014) مجلة رؤى اقتصادية العدد 10 جوان 2016.

التقارير:

27. الاسكوا 2016 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسية، بطالة الشابات في المنطقة العربية: أسباب وحلول، بيروت لبنان، الأمم المتحدة.
28. البنك العالمي 2020.
29. تقرير صندوق النقد الدولي عن الجزائر، رقم 39/11. مارس 2011.
30. الديوان الوطني للإحصائيات وزارة المالية.

31. صندوق النقد الدولي 2018.
32. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الأثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي.
33. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998، الدورة الثانية عشر، نوفمبر 1998.
34. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول سنة 2004، الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون ديسمبر 2004.